

دكتور  
محمود محمد علي

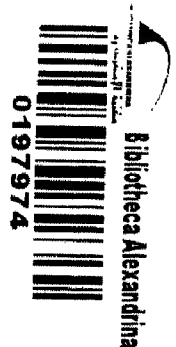
مدرس الفقه المقارن - كلية الشريعة والقانون  
جامعة الأزهر

# بحوث في الفقه الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

دار الكتاب الجامعي  
لنشر وطبع وتوزيع  
الكتب الجامعية والعلمية  
٨ شارع سليمان الحلبي  
التوفيقية - القاهرة  
ت ٩٨٦٥٤١/٥٤٢٢٨



مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

دكتور  
محمود محمد سيد علي  
مدرساً للفقه الفقه - كلية الشريعة والقانون  
جامعة الأزهر

# بحوث في الفقه اللائس للملأ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

الناشر  
دار الكتاب الجامعي  
٨ سبيلان الحلبى - التوفيقية: القاهرة  
تليفون (٩٨٦٥٤١)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد  
سلي الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين ساروا على هديه ومن تبعهم بإحسان إلى  
يوم الدين .

وبعد :

فهذه بحوث « في الفقه الحنفي » حاولت خلاصا أن تسهم في خدمة المجتمع  
الإسلامي .

أسأل الله أن يجعل فيها النفع لمن يريد الانتفاع ، والمداية لمن ينفدها ،  
وأن يوفقنا إلى الصواب ، ويهدينا سواء السبيل .

المؤلف



## الفصل الأول

### في الهبة

تعريفها :

الهبة لغة : إيصال الشيء إلى الغير بما ينفعه سواء كان مالا ، أو غير مال ، يقال : وهب الله فلانا ولداً صالحاً ، ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى : ( فهب لي من لدنك ولياً يرثني ) وقال تعالى : ( يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور ) . فقد أطلق الله جل شأنه اسم الهبة على الولد ، وإن لم يكن مالا ، لأنه سبحانه أعطانا بنين عوض .

والهبة شرعاً : تملكك المال بلا عوض .

دليل المشروعية :

الهبة مشروعة بالسنة لقول النبي ﷺ : « تهادوا تحابوا » ، وقوله ﷺ : « تهادوا فإن الهدية تزل السخيمة »<sup>(١)</sup> وقد انعقد الإجماع على مشروعيةها . لأنها صفة من صفات الكمال ، وقد وصف الله نفسه بها حيث قال : ( إنك أنت العزيز الوهاب ) فإذا فعلها الإنسان يكون قد اكتسب صفة من أشرف الصفات لما فيها من استعمال الكرم وإزالة شح النفس ، وإدخال السرور على قلب الموهوب له ، هذا بالإضافة إلى أن الهبة تورث المحبة وتزيل الضغينة والحسد من النفوس .

ركنها :

اختلف الأحناف في ركن الهبة ، فقال بعضهم : ركنها إيجاب الواهب ، لأن

---

(١) السخيمة : الحقد ، أي أن الهدية تزل الحقد من النفوس .

الهبة عقد تبرع فيتم بالتبرع ، ولكن لا يملك الموهوب له إلا بالقبول والقبض  
لأن كلا منهما لازم لثبوت الملك .

وقال زفر : ركن الهبة الإيجاب والقبول ، لأن الهبة عقد ، وقيام العقد إنما  
يكون بالإيجاب والقبول .

وثمرة الخلاف تظهر فيما لو حلف الإنسان لا يهب هذا الشيء لفلان ثم وهبه  
له فلم يقبل ، فعلى الرأى الأول يبحث في يمينه لأن القبول ليس بركن ، وعلى  
الرأى الثانى لم يبحث .

فإذا قال الواهب لخص ما : وهبت لك مائة جنيه فقال الموهوب له : قبلت  
تم العقد لوجود الإيجاب والقبول ، وكذلك لو قال الواهب : دارى لك هبة  
تسكنها فقال الموهوب له : قبلت أو رضيت تم العقد ، لأن ما صدر من الواهب  
إيجاب ، وما صدر من الموهوب له قبول ، وبإرباط الإيجاب والقبول  
يتحقق العقد .

#### بم يثبت الملك فى الهبة ؟

لا يثبت الملك للموهوب له فى الهبة إلا بالقبض ، لأن الموهوب قبل القبض  
هو على ملك الواهب يتصرف فيه كيف شاء ، والدليل على ذلك إجماع الصحابة  
على قبض الموهوب فقد روى عن الخلفاء الراشدين — رضى الله عنهم أجمعين —  
أنهم قالوا : لا تجوز الهبة إلا مقبوضة ، ولم يرد عن غيرهم خلافا ، ولأنها عقد  
تبرع ، فلو صححت بدون القبض لثبت للموهوب له ولاية مطالبة الواهب بالتسليم ،  
فيصير عقد ضمان ، وفى هذا تغيير للمشروع من عقد تبرع إلى عقد ضمان .

وقال مالك : يثبت الملك فيها قبل القبض ، ويملك الموهوب له من غير قبض ،  
لأن عقد الهبة عقد تبرع بتمليك المعين ، فيفيد الملك قبل القبض كالوصية .

ويشترط لصحة القبض ما يأتى :



أن يكون القبض بإذن المالك ، لأن الإذن بالقبض شرط الصحة القبض في البيع حتى لو قبض المشتري المبيع بغير إذن البائع قبل دفع الثمن كان البائع بحق الاسترداد .

والهبة لا صحة لها بدون القبض ، لأن القبض في الهبة يعبه الركن ، وإن لم يكن ركناً على الحقيقة لذا فلا يجوز القبض من غير إذن الواهب .

#### والإذن نوعان :

النوع الأول : الإذن الصريح كان يقول الواهب للموهوب له : اقبض ، أو أذن لك بالقبض أو رخصيت ، حيث أنه يجوز للموهوب له قبض الموهوب في المجلس وبعد المجلس ، لما روى أن رسول الله ﷺ حل إليه ست بدنان فجعل يزدلفن إليه فقام ﷺ ينحرهن بيده الشريفة وقال : « من شاء فليقطع » وانصرف فقد أذن لهم ﷺ بالقبض بعد الافتراق حيث أذن لهم بالقطع قبل ذلك على جواز القبض واعتباره بعد الافتراق .

وقال زفر : لا يجوز للموهوب له أن يقبض الموهوب بعد الافتراق من المجلس ، لأن القبض عنده ركن بمنزلة القبول في البيع .

النوع الثاني : الإذن دلالة ، كأن يقرم الموهوب له بقبض العين الموهوبة في المجلس ولا ينهاء الواهب عن ذلك حيث أنه يجوز قبضه إستحساناً لأن الإذن بالقبض وجد من طريق الدلالة ، لأن الإقدام على إيجاب الهبة إذن بالقبض لأنه يدل على قصد التملك ، ولا ثبوت للملك إلا بالقبض فصار الإقدام على الإيجاب إذناً بالقبض دلالة كالثابت نصاً ، بخلاف ما لو افتراقاً فلا يجوز القبض ، لأن الإقدام على الإيجاب دليل على الإذن بالقبض في المجلس لا بعده .

#### مسألة :

لو وهب شخص لآخر شيئاً متصلاً بغيره كالتر على العجر بدون العجر ،

أو وهبه الشجر دون الأرض ، أو وهبه حلية السيف ، ونحو ذلك بما لا يجوز الهبة فيه إلا بالفصل والقبض ، فقام الموهوب له بفصل الموهوب وقبضه ، فإن كان القبض بغير إذن الواهب لم يجز ، سواء كان الفصل والقبض في حضور الواهب ، أو في غيبته ، لأن الجواز في المنفصل عند حضور الواهب الإذن الثابت دلالة بالإيجاب ، بخلاف المتصل لأن الإيجاب هنا لم يقع صحيحاً لانصال الموهوب بغيره فلم يوجد الإذن دلالة .

أما إن قبضه بإذن الواهب كأن يقول له بعد فصله : إقبضه فيجوز استحساناً .

وقال زفر : لا يجوز لأن العقد وقع فاسداً في الابتداء والفاصد لا ينقلب جائزاً في الانتهاء .

#### هل ينوب القبض السابق في غير الهبة عن قبض الهبة ؟

ينوب القبض السابق عن قبض الهبة متى كان بمثابة لقبض الهبة أو أقوى منه ، لأنه إذا كان بمثابة لقبض الهبة أمكن تحقيق التناوب ، إذ المتأثران ينوب كل واحد منهما عن الآخر ويقوم مقامه فتثبت المناوبة بمقتضى المماثلة ، وكذلك إذا كان القبض السابق أقوى من قبض الهبة لأنه يوجد فيه المستحق وزيادة وتوضيح ذلك نسوق مثالا لكل واحد منهما .

#### مثال القبض المائل :

إذا كان الشيء الموهوب في يد الموهوب له وديعة أو عارية ، ثم وهب منه جازت الهبة وصار قابضاً للموهوب بنفس العقد ، ولا يحتاج إلى تجديد القبض بعد العقد ، لأن القبضين متماثلان ، لأن كل واحد منهما قبض غير مضمون ، إذ الهبة عقد تبرع ، وكذلك العارية والوديعة فتأمل القبضان فيقوم كل واحد منهما مقام الآخر ، وهذا بخلاف بيع الوديعة والعارية من المودع والمستعير

لأن قبضهما حينئذ لا ينوب عن قبض البيع ، لأنه قبض أمانة ، وقبض البيع قبض ضمان فلم يتأثر القبضان بل الموجود أدنى من المستحق فلم ينب الأدنى عن الأقوى .

#### مثال القبض الأقوى :

أن يكون الموهوب مرهوناً في يد الموهوب له ، فوهب منه حينئذ يصير قابضاً للهبة بقبض الرهن ، وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة ، لأن قبض الرهن قبض ضمان ، وهو أقوى من قبض الأمانة ، والأقوى ينوب عن الأدنى ، لوجود الأدنى فيه وزيادة .

#### الهبة للطفل :

إذا وهب الأب لطفله تم الهبة بالعقد ولا يحتاج إلى قبض جديد لأن الأب وليه فينوب قبضه عن قبض الصغير .

وجاء في المبسوط : ويهد الأب على هبته لابنه الصغير للاحتياط والتحرز عن جعور سائر الورثة بعد موت الصغير ، أو بعد إدراكه ، ويملكها الابن بمجرد قول الأب: وهبت بمعنى أنه لا يحتاج إلى قبول منه عند الإدراك .

ولافرق في ذلك بين ما إذا كانت العين الموهوبة في يد الأب أو في يد مودعه، لأن يد المودع كيد المالك ، بخلاف ما إذا كانت العين في يد الغاصب أو في يد المرتهن حيث لا تجوز الهبة لعدم القبض .

وكذلك الأمر لو وهبته أمه وهو في حجرها والأب ميت وليس له وصي ، وكذا كل من يعوله كالأخ والعم عند موت الأب أو غيبته غيبة منقطعة ، لأن هذا التصرف نفع محض ، ومن يعوله له الولاية عليه ، لذا كان له تأديبه وتسليمه لشخص يقوم بتعليمه حرفة من الحرف ولأن الولي يقوم مقام الأب عند فقده . وإذا كان الأب موجوداً فليس للأم ولا لغيرها ذلك لعدم مقتضى .

### هبة الأجنبي :

وإذا وهب الأجنبي الصغير ، تم الهبة بقبض الولي ، لأن الولي ولاية التصرف في مال الصغير ، وقبض الهبة من التصرف في المال . ولا يشترط أن يكون الصغير في حجره لثبوت ولايته عليه مطلقاً ، والمراد بالولي هنا - الأب ووصيه ، والجد ووصيه ، بخلاف غيرهم من الأقارب والأجانب حيث لا يكون لهم ولاية القبض إلا إذا كان الصغير في حجرهم وليس له أب ، وكذلك تم الهبة بقبض الأم والأجنبي متى كان الصغير في حجرهما لأنه حينئذ يكون لهما ولاية التصرف النافع نفعا محضاً وتحصيل المال من ذلك .

كما تم الهبة بقبض الصغير متى كان مميزاً ويكون تصرفه نافذاً كالبالغ العاقل ولو كان أبوه حياً لأن هذا التصرف من التصرفات النافعة غير الضارة .

### ثبوت ولاية الزوج على الصغيرة :

إذا زفت الصغيرة إلى زوجها ، ثم وهب لها هبة حينئذ يجوز لزوجها قبض ما وهب لها بعد الوفاف ، لأن الأب أقام الزوج مقام نفسه في حفظ الصغيرة ، وقبض الهبة من باب الحفظ .

ولو قبض الأب هبة الصغيرة صح أيضاً لأن الولاية في الأصل للأب ، وقد ملكها للزوج فلا يسلب هذا التملك حقه ، بخلاف الأم والأجنبي حيث لا يمكن أن ذلك إلا بعد وفاة الأب أو غيبته غيبة منقطعة في الصحيح لأن تصرفهما إنما يكون للضرورة ولا ضرورة مع حضور الأب (١) .

وإذا كانت الصغيرة مميزة تم الهبة بقبضها وتكون نافذة لأنها من التصرفات النافعة .

---

(١) راجع : الزيلعي ج ٥ ص ٩٥ ، ٩٦ .

## شروط الهبة

أولاً : شروط الركن (١) :

- ١ - ألا يكون الإيجاب معلقاً بما له خطر الوجود والعدم ، كأن يقول الواهب : وهبتك هذا الشيء إن قدم زيد من الحجاز . حيثئذ لا تصح الهبة بهذا الإيجاب لأنها تملك العين في الحال ، فلا يحتمل التعليق بالخطر .
- ٢ - ألا يكون الإيجاب مضافاً إلى وقت ، كأن يقول الواهب : وهبتك هذا المال غداً ، أو وهبتك هذه الدار أول العام القادم ، فلا تصح الهبة بهذا الإيجاب لأنها لا تحتمل الإضافة إلى الوقت .

ثانياً : شروط الواهب :

- يشترط في الواهب أن يكون من يملك التبرع ، لأن الهبة تبرع ، فلا يملكها من لا يملك التبرع ، وبناء على هذا فلا يجوز هبة الصبي والمجنون لأيهما لا يملكان التبرع لكونه ضرراً محضاً بالنسبة لهما إذ لا يقابله نفع دنيوى ، لذا فلا يملكها الصبي والمجنون كما لا يملكان الطلاق والعتاق .
- وكذلك الأب فإنه لا يملك أن يهب مال ابنه الصغير من غير اشتراط العوض بلا خلاف . لأنه إذا انعدم العوض كان التبرع ضرراً محضاً ، فيسكون هذا التصرف خارجاً عن ولاية الولي لقوله في المصنف : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » وقوله أيضاً : « من لا يرحم صغيرنا فليس منا » .
- وبناء على هذا فإن الأب لا يملك طلاق امرأة الصغير ولا عتاق عبده وكذلك سائر التصرفات الضارة بالصغير ضرراً محضاً .

---

(١) راجع بدائع الصنائع ج ٨ ص ١١٨ - ١٢٧ .

### ثالثاً : شروط الموهوب :

١ — يشترط في الموهوب أن يكون موجوداً وقت الهبة ، ولهذا لا تجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد ، وذلك كأن يهب الواهب تمر نخله هذا العام ، أو ما تلد أغنامه هذا العام ونحو ذلك ، لاحتمال الوجود والعدم ، والهبة تمليك العين في الحال ، وتمليك المعدوم محال .

٢ — يشترط في الموهوب أن يكون مالا متقوماً وبناء على هذا فلا تحمل هبة ما ليس بمال أصلاً كالحر ، والميتة والدم ، وما ليس بمقوم كالتمر والخنزير ، لأن هذه الأشياء لم يجز بيعها فلم يجز هبتها .

٣ — يشترط في الموهوب أن يكون مملوكاً ، ولهذا لا تجوز هبة المباحات ، لأن الهبة تمليك ، وتمليك ما ليس بمملوك محال ، كما يشترط في الموهوب أن يكون مملوكاً للواهب ، لذا فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تمليك ما ليس بمملوك .

٤ — يشترط في الموهوب أن يكون محوزاً ، ولهذا لا تجوز هبة المشاع فيما يقسم وتجاوز فيما لا يقسم كالعبد ، والدليل على ذلك ما روى أن علياً - رضي الله عنه - قال : من وهب ثلث كذا ، أو ربع كذا ، لا يجوز ما لم يقسم وكان ذلك بحضور من الصحابة ، ولم ينقل أنه أنكر عليهم منكر ، فيسكون ذلك لإجماعاً ، ولأن القبض شرط جواز هذا العقد فيشترط وجوده على أكل وجهه ، والقبض في المشاع موجود من وجهه دون وجهه ، ولأن المراد بالقبض كون الشيء الموهوب في حيز القابض والمشاع ليس في حيزه من كل وجه ؛ لأنه في حيزه من وجهه وفي حيز شريكه من وجه آخر . فلا يتمكن من التصرف في المقبوض والتصرف في الجزء الشائع وحده لا يتصور لأن ليس لنصف ثوب شائع محال ولا يتمكن من التصرف في المشاع بالكل لأن العقد لم يتناول الكل .

وقال الشافعي رحمه الله : تجوز هبة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم ؛ لأن الهبة عقد تمليك والحل قابل له ، فأشبهت البيع ، وكونه تبرعاً لا ينافي الملك في الصبوح وتسليمه يمكن بالتخلية أو بقسليم الكل إليه كالمشاع الذي لا يحتمل القسمة .

## موانع الرجوع في الهبة

يمنع من الرجوع في الهبة عدة أمور نذكرها فيما يلي :

### ١ — هلاك العين الموهوبة :

فإنه مانع من الرجوع في الهبة ، لتعذر الرجوع بعد الهلاك ، ولو ادهى الموهوب له الهلاك يصدق لآه منكر لوجوب الرد عليه فأشبهه المودع .

### ٢ — خروج الهبة عن ملك الموهوب له :

بييع ، أو هبة ، لأن تبدل الملك كتبدل العين ، فصار كمين أخرى فلا يرجع فيها .

### ٣ — الزيادة في الموهوب زيادة متصلة :

لأن الزيادة المتصلة تمنع الرجوع ، سواء كانت الزيادة بفعل الموهوب له أولاً ، مثال ذلك : أن يكون الموهوب داراً فبنى الموهوب له فوقها ، أو أرضاً تغرس فيها شجراً ، فلا سبيل حيثئذ إلى الرجوع في الأصل مع الزيادة ، لأن الزيادة ليست بموهوبة ، إذ لم يرد عليها العقد ، فلا يجوز أن يرد عليها الفسخ ، كما أنه لا سبيل إلى الرجوع في الأصل بدون الزيادة ، لأن الفصل بين الأصل والزيادة متميزة تمنع الرجوع أصلاً . أما إذا كانت الزيادة منفصلة فإنها لا تمنع من الرجوع في الهبة سواء كانت متولدة عن الأصل كالولد واللبن ، أو غير متولدة كالسكب والغلة ، لأن هذه الزيادة لم يرد عليها العقد فلا يرد عليها الفسخ .

### ٤ — القرابة :

القرابة تمنع من الرجوع في الهبة متى كانت لدى رحم محرم لأن المقصود منها

صلة الرحم وقد حصل ، وفي الرجوع قطيعة الرحم ، يؤيد هذا قول النبي ﷺ :  
« إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها » .

#### • — الزوجية :

من موانع الرجوع في الهبة الزوجية ، فلو وهب رجل لزوجته ، ثم أبانها  
فليس له أن يرجع فيها وهب ، لأن المقصود من هبة كل واحد من الزوجين  
لآخر الصلة والتواد . وقد حصل بالهبة ، فلا يرجع فيها بعد حصول المقصود ،  
لأن الزوجية نظير القرابة حتى إنه يجري بينهما التوارث ، وترد شهادة كل  
واحد منهما للآخر .

#### ٦ — الموضع :

إذا عوض الواهب عما وهب كان العوض مائماً من الرجوع في الهبة ، مثال  
ذلك : أن يقول الموهوب له للواهب: خذ هذا عوض هبتك ، أو بدلها ، أو بمقابلتها ،  
فقبضه الواهب سقط حقه في الرجوع في الهبة ، ولا بد من ذكر الموهوب له  
أن المدفوع إلى الواهب عوض عن هبته ، ويشترط في العوض شرائط الهبة من  
القبض والإفراز لأنه ليس بعوض حقيقة ، وإنما هو تمليك مبتدأ ، ولو وهب  
الموهوب له للواهب شيئاً ، ولم يذكر أنه عوض عن هبته كان ذلك عبارة عن  
هبة مبتدأة فلكل واحد منهما أن يرجع في هبته .

#### ٧ — موت أحد المتعاقدين :

مانع من موانع الرجوع في الهبة لأن بموت الموهوب له ينتقل الملك إلى  
ورثته ، والورثة لم يستفيدوا من جهة الواهب فلا يرجع عليهم ، ولأن تبدل  
الملك كتبدل العين ، فصار كعين أخرى فلا يكون للواهب فيها سبيل .

والرجوع في الهبة إنما يصح بتراضيهما ، أو بحكم الحاكم لأن ملك الموهوب



له ثابت في العين فلا يخرج عن ملكه إلا بالرضا أو بقضاء القاضى ، فإذا حصل الرجوع بالقضاء أو بالتراضى يكون فسخاً من الأصل .

#### الهبة بشرط العوض :

الهبة بشرط العوض هي هبة في الابتداء لذلك يشترط التقابض في العوضين وتبطل بالشيوع ، إلا أنها بيع في الانتهاء ، فترد بالعيب ، وخيار الرؤية ، وتؤخذ بالشفعة .

وقال زفر والشافعى رحمهما الله : هي بيع ابتداء وانتهاء ، لأن المتعاقدين أتيا بمعنى البيع وهو التملك بعوض والمبرة في العقود للمعانى دون الألفاظ .



## الفصل الثاني

### فى الرهن

#### تعريف :

الرهن لغة : الحبس، ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » أى محبوسة بقدر ما اكتسبت من المعاصى ، وقول النبي ﷺ : « نفس المؤمن رهونة بدينه حتى يقضى عنه » .

ويقال : رهنته المتاع بالدين رهنا حبسته به ، وقيل : معناه الثبوت والدوام .  
يقال : رهن الشيء رهن رهنا ، أى ثبت ودام (١) .

والرهن شرعا : حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاءه منه كلاً أو بعضاً كالدين ، والأصل أن يكون حبس الرهن عند المرتهن ، وقد يكون عند غيره باتفاق الطرفين وهذا الغير يسمى عدلاً أو أميناً .

#### دليل مشروعية الرهن :

ثبتت مشروعية الرهن بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فيقول الله تبارك وتعالى : « وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فراهان مقبوضة » .

والمعنى : وإن كنتم مسافرين ولم تجدوا كتاباً فارتهنوا رهنا مقبوضة وثيقة .

---

(١) والرهن فى كلام العرب بمعنى الدوام والاستمرار وفى ذلك يقول الشاعر :

الحبز واللحم لهم رهن وقهوة راووقها ساكب

ومن ثم بطل الرهن عند الفقهاء إذا خرج من يد المرتهن إلى الراهن لفوات الدوام .

( ٢٢ - الفقه الإسلامى ) .

بأموالكم والتقييد بالسفر وعدم وجود من يكتب الدين ليس لصحة العقد ، وإنما هو لبيان ما جرت به العادة من أن أخذ الرهن يكون غالباً في مثل هذه الأحوال لعدم التمكن من الاستيثاق بغيره حيث قد ، وإلا فهو صحيح في السفر والحضر ومع كتابة الدين وعدم كتابته .

أما السنة : فلما روى أن النبي ﷺ رهن درعه عند أبي الشعمم اليهودي بالمدينة والسبب في ذلك أن النبي ﷺ طلب من اليهودي سلف شعير فقال اليهودي : إنما يريد محمد أن يذهب بمالي ، فقال النبي ﷺ : كذب إني لأمين في الأرض وأمين في السماء ولواتمنى لأديت أذهبوا إليه بدرعي ، هذا يدل على مشروعية الرهن .

وقد انعقد إجماع المسلمين على جوازه من غير تكبير .

### حكم مشروعية الرهن :

وحكمة مشروعية الرهن فائدة كل من الراهن والمرتهن ، أما الراهن فلأنه يحصل على ثقة الدائن ، والثقة في المعاملات قد تقوم مقام المال بل قد تفوقه في كثير من الأحيان ، كما أنه يتمكن بالرهن من الحصول على ما يحتاج إليه من الأموال ، ولولا ذلك لاضطر إلى بيع ما يقوم برهنه بأبخس الأثمان نظراً لاحتياجه وضيق ذات اليد ، وأما المرتهن فإنه بالرهن يأمن على دينه من الهلاك ويتمكن من استيفائه بحبس العين المرهونة في يده ، فالرهن إذن مشروع لحاجة الناس إليه دفعاً للضرر عنهم (١) .

---

(١) بالنظر في معاملات الناس اليوم نجد أنهم قد استعملوا الرهن في غير ما شرع له . فلهذا الرهن طريقاً لكسب غير المشروع . لاسيما في الأراضي الزراعية ، فبلا نجد أن صاحب الأرض إذا اضطر ، مبلغ من المال ولم يجد من يقرضه فإنه يتجه في هذه الحالة إلى رهن قطعة أرض من ملكه لشخص ما ، نظير أن يقرضه ما يحتاج إليه . ثم يأخذ صاحب المال الأرض ويقوم بزراعتها ويستولى على ما ينتج من ثمار ويستمر في هذا إلى أن يرد إليه الراهن ما أخذه من مال ، هذا الانتفاع بالأرض المرهونة إذا كان مشروطاً في عقد الرهن كان حراماً لأن كل قرض جر نفعا فهو حرام .

### ركن الرهن :

الرهن ركنان هما: الإيجاب والقبول ، وعلى هذا فلو قال الراهن للمرتهن : رهنتك هذه الدار بمالك على من الدين ، فقال المرتهن : قبلت أو رضيت انعقد للرهن وما صدر من الراهن يكون إيجابا وما صدر من المرتهن يكون قبولا . ولفظ الرهن ليس بشرط لانعقاده ، بل ينعقد الرهن بكل لفظ يدل على معنى وعلى هذا فإذا اشترى شخص كتابا بخمسة جنيهات ، ثم دفع إلى صاحب المكتبة ساعته وقال له : أمسك هذه الساعة حتى أعطيك ثمن الكتاب ، صار الرهن منعقدا لأنه بهذا التصرف يكون قد أتى بمعنى العقد والمبرة في العقود المعاني .

وكا ينعقد الرهن باللفظ ينعقد أيضاً بالكتابة وبالإشارة المعهودة من الآخرس .

### شروط الرهن

يشترط في الرهن شروط بعضها يرجع إلى العاقدين وبعضها يرجع إلى المهرن والبعض الآخر يرجع إلى العقد وسنذكرها فيما يلي :

#### أولا : الشروط التي ترجع إلى العاقدين :

يشترط في العاقدين العقل ، وعلى هذا فلا يجوز الرهن والارتهان من الصبي الذي لا يعقل والمجنون ، أما البلوغ فليس بشرط وكذلك الحرية لذا يجوز من الصبي المأذون والعبد المأذون ، لأن ذلك من توابع التجارة فيملكه من يملك التجارة ولأن الرهن والارتهان من باب إيفاء الدين واستيفائه وهما يملكان ذلك.

وكذلك السفر ليس بشرط لجواز الرهن ، فيجوز الرهن في السفر والحضر جميعا لما روى أن رسول الله ﷺ استقرض بالمدينة من يهودى طعاما ورهنه به درعه ، وكان ذلك رهنا في الحضر ، ولأن ما شرع له الرهن وهو الحاجة إلى

توثيق الدين يوجد في الحالين ، والتنصيص في كتاب الله عز وجل على السفر ليس المقصود به التنصيص للجواز بل هو لإخراج الكلام مخرج العادة .

ثانيا : الشروط التي ترجع إلى المرهون :

أما الشروط التي ترجع إلى الشيء المرهون لانعقاد الرهن فأنواع نذكرها فيما يلي :

١ — أن يكون موجودا حقيقة وقت العقد ، وعلى هذا فلا يصح رهن ما ليس بموجود أصلا كرهن ما تنمره الأشجار في السنة المقبلة ، وكذلك لا يصح رهن ما هو في حكم المعلوم كنتاج الحيوانات من الحمل .

٢ — أن يكون مالا وعلى هذا فلا يصح رهن الميتة والدم المسفوح لأن كلا منهما ليس بمال أصلا .

٣ — أن يكون متقوما وعلى هذا فلا يصح رهن الخمر والخنزير إذا كان أحد الطرفين أو كل منهما مسلما ، أما إن كانا ذمييّن صح الرهن فيما بينهما .

٤ — أن يكون مملوكا في نفسه لذا فلا يجوز رهن شيء من الأموال المباحة قبل إحرازه .

أما كونه مملوكا الراهن فليس بشرط لجواز الرهن ، لأنه يجوز رهن مال الغير بغير إذنه بولاية شرعية كالأب والوصي رهن مال الصبي بدينه وبدين نفسه لأن الرهن لا يخلو إما أن يجري مجرى الإيداع ، وإما أن يجري مجرى المبادلة والأب يلى كل واحد منهما في مال الصغير فإنه يبيع مال الصغير بدين نفسه ويودع مال الصغير .

فإن هلك الرهن في يد المرتهن قبل أن يفتكه الأب هلك بالأقل من قيمته وبما رهن به لأن الرهن وقع صحيحا وهذا حكم الرهن الصحيح وضمن الأب قدر ما سقط من الدين بهلاك الرهن لأنه قضى دين نفسه بمال ولده فيضمن .

فلو أدرك الوالد والرهن قائم عند المرتهن فليس له أن يسترده قبل قضاء

القاضي ، لأنه وقع صحيحا لوقوعه عن ولاية شرعية فلا يملك الولد نقضه ، ولكن يؤمر الأب بقضاء الدين ورد الرهن على ولده لزوال ولايته بالبلوغ .

ولو قضى الولد دين أبيه وأفتك الرهن لم يكن متبرعا ويرجع بجميع ما قضى على أبيه ، لأنه مضطر إلى قضاء الدين إذ لا يمكنه الوصول إلى ملكه إلا بقضاء الدين كله ، فيكون مأمورا بالقضاء من قبل الأب دلالة فكان له أن يرجع عليه بما قضى .

وحكم الوصي كحكم الأب في جميع ما ذكرنا ، إلا أنهما يفترقان في أمر آخر وهو أنه يجوز للأب أن يرهن مال الصغير بدين ثابت على الصغير وإذا هلك هلك بالآقل من قيمته ومن الدين ، وإذا أدرك الصغير ليس له أن يسترده إذا كان الأب يشهد على الارتهان ، وإن كان لم يشهد على ذلك لم يصدق عليه بعد الإدراك إلا إذا صدقه الولد في ذلك ، كما يجوز الأب أن يرهن ماله عند ولده الصغير بدين للصغير على الأب وبحبسه لأجل الولد ، وإذا هلك بعد ذلك فهلك بالآقل من قيمته ومن الدين إذا كان أشهد عليه قبل الهلاك وإن كان لم يشهد عليه قبل الهلاك لم يصدق إلا أن يصدق الولد بعد الإدراك (١) .

والوصي إذا فعل ذلك من اليتيم لا يجوز رهنه ولا ارتهانه لأنه وكيل محض والأصل أن الواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كما في البيع لكننا تركنا ذلك في الأب لوفور شفقتة لذلك نزل منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبارتين كما في بيعه مال الصغير من نفسه ، وليس الوصي كالأب فإن شفقتة قاصرة فلا يعدل عن الحقيقة (٢) .

فإذا توفرت هذه الشروط انعقد الرهن .

ثالثاً : الشروط التي ترجع إلى نفس العقد :

والشروط التي ترجع إلى نفس العقد هي ألا يكون الرهن معلقا على شرط ،

(١) وراجع : البدائع ج ٦ ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) راجع : الزيلعي ج ٦ ص ٧٣ .

ولا مضافا إلى وقت ، لأن في الرهن والارتهان معنى الإيفاء والاستيفاء فشبهه البيع وهو لا يصح فيه ذلك .

وأما الشروط التي ترجع إلى صحة الرهن فهي :

١ — أن يكون القبض بإذن الراهن لأن الإذن بالقبض شرط صحته ، ولأن القبض في الرهن يشبه الركن ، وفي الهبة يشبه القبول لهذا لا يجوز من غير رضا الراهن . والإذن نوعان : نص ودلالة .

فالنص كأن يقول الراهن للمرتن : أذنت لك بالقبض ، أو رضيت به ، أو أقبض ونحو ذلك . حيثئذ يجوز له قبضه سواء قبض في المجلس أو بعد الافتراق استحسانا وفي القياس لا يجوز بعد الافتراق وبذلك قال زفر .

وأما القبض دلالة : كأن يقبض المرتن الرهن بحضور الراهن فيسكت ولا إنهاء حيثئذ يصح قبضه استحسانا وفي القياس لا يصح القبض كما لا يصح بعد الافتراق . وبهذا قال زفر لأن القبض عنده ركن بمنزلة القبول في الهبة وكلاهما لا يجوز بغير إذن .

وجه الاستحسان أن الإذن هنا وجد دلالة الإقدام على إيجاب الرهن وإيجاب الرهن يدل على القصد إلى إيجاب حكمه . والحكم لا يثبت إلا بالقبض ولا صحة للقبض بدون الإذن ، لذلك كان الإقدام على الإيجاب دليل على الإذن بالقبض في المجلس .

٢ — الحيازة : وعلى هذا فلا يصح قبض المشاع ، لأن قبض النصف الشائع وحده لا يتصور والنصف الآخر ليس بمهرن فلا يصح قبضه ، وسواء كان مشاعا يحتمل القسمة أو لا يحتملها لأن الفيوع يمنع تحقق قبض المشاع في النوعين جميعا وسواء كان الفيوع مقارنا للعقد أو طارئا عليه في ظاهر الرواية .

وروى عن أبي يوسف رحمه الله أن الشيوخ الطاري . على العقد لا يمنع بقاء العقد على الصحة مثال ذلك : أن يرهن الإنسان شيئا ثم يسلط المرتن على يمينه كيف شاء مجتمعما أو متفرقا فباع نصفه شائعا ، أو استحق بعض الرهن شائعا ، لأن



حال البقاء لا يقاس على حال الابتداء ، لأن البقاء أسهل من الابتداء . لهذا فرق الشرع بين الطارىء والمقارن في كثير من الأحكام فكون الحيابة شرط في ابتداء العقد لا يدل على كونها شرط البقاء على الصحة .

أما على رأى ظاهر الرواية فلأن المانع في المقارن كون الشيوع مانعاً من تحقق القبض في النصف الشائع وهذا المعنى موجود في الطارىء فيمنع البقاء على الصحة .

وقال الشافعى — رحمه الله : يجوز رهن المشاع لأن الشيوع لا يقدح في حكم الرهن ولا في شرطه فلا يمنع جواز الرهن ، وشرطه هو القبض وأنه يمكن في النصف الشائع بتخلية الكل .

٣ — أن يكون المرهون فارغاً عما ليس بمرهون ، فإن كان مشغولاً به بأن رهن داراً فيها متاع الراهن وسلم الدار ، أو سلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجوز ؛ لأن معنى القبض هو التخلية الممكنة من التصرف ولا يتحقق ذلك مع الشغل ، أما إذا أخرج المتاع من الدار ثم سلمها فارغة جاز ذلك ، لأن المانع وهو شغل الدار بالمتاع قد زال فينفذ .

ولو رهن المتاع الموجود بالدار ثم خلى بينه وبين الدار جاز ذلك لأن المتاع لا يكون مشغولاً بالدار فيصح قبض المتاع ، ولو رهن الدار والمتاع الذى فيها صفقة واحدة وخلى بينه وبينهما وهو خارج الدار جاز الرهن فيها جميعاً لأنه رهن الكل وسلم الكل وصح تسليمها جميعاً .

٤ — أن يكون المرهون منفصلاً متميزاً عما ليس بمرهون ، فإن كان متصلاً به غير متميز عنه لم يصح قبضه لأن قبض المرهون وحده غير ممكن والمتصل به غير مرهون ، فأشبه رهن المشاع . مثال ذلك : ما إذا رهن الأرض بدون البناء ، أو رهن الأرض بدون الزرع والشجر ، أو رهن الزرع والشجر بدون الأرض ، فهذا لا يجوز ، سواء سلم المرهون بتخلية الكل أولاً ، لأن المرهون متصل بما

ليس بمرهون وهذا يمنع صحة القبض ، أما لو كان المرهون الزرع لمحدد ثم سلم منفصلاً جاز الرهن لأن المانع من النفاذ قد زال .

وإن فرق الصفقة بأن رهن الزرع ثم رهن الأرض ، أو رهن الأرض أولاً ثم الزرع ، فإن جمع بينهما في التسليم جاز الرهن فيهما جميعاً ، وإن فرق في التسليم لا يجوز الرهن فيهما جميعاً سواء قدم أو أخر . والمانع هنا الانفصال .

هـ — أن يكون القابض أهلاً للقبض بأن يكون عاقلاً عيزاً ولا يشترط فيه البلوغ لأنه ليس بشرط في الركن .

والقبض نوعان : نوع بطريق الاصل ، ونوع بطريق النيابة .

أما القبض بطريق الاصل فهو أن يقبض المرتهن بنفسه لنفسه .

وأما القبض بطريق النيابة فنوعان : نوع يرجع إلى القابض . ونوع يرجع إلى نفس القبض .

أما الأول : مثل قبض الأب والوصى عن الصغير وكذلك القبض العدل يقوم مقام قبض المرتهن فإذا هلك الرهن في يده كان الهلاك على المرتهن لأن نفس القبض مما يحتمل النيابة ولأن قبض الرهن إسقيفاء للدين واستيفاء الدين مما يحتمل النيابة <sup>(١)</sup> .

وأما الثاني : فهو أن المرهون إذا كان مقبوضاً عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن ؟ فإن تجاها ناب أحدهما عن الآخر ، وإذا اختلما ناب الأعلى عن الأدنى .

شروط المرهون به <sup>(٢)</sup> :

يشترط في المرهون به أن يكون ديناً صحيحاً ثابتاً في الذمة ، وعلى هذا فلا

(١) راجع : البدائع ج ٦ ص ١٤٢ .

(٢) راجع : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٤ .

يصح الرهن بدين النفقات سوى نفقة الوجة المستدانة بالتراضى أو بقضاء القاضى وثبوت الدين فى الذمة إما أن يكون حقيقياً بأن يكون الراهن قد قبضه ، أو حكماً بأن كان موعوداً به ، مثال ذلك : أن يطلب محمد من أحمد مائة جنيه ، فيعده أحمد بإعطائها له بعد يوم أو بعد أسبوع وطلب منه رهناً بها ، فإذا أحضر محمد الرهن وسله لأحمد قبل قبض الدين ، صار رهناً من وقت قبضه ، وتسرى عليه جميع أحكام الرهن .

أو يكون عيناً مضمونة بنفسها على الراهن ، كالعين المخصوصة ، فإذا أعطى الغاصب رهناً بما غصب لمن اغتصب منه صح ذلك ، أما إذا كانت مضمونة بغيرها كالبيع فى يد المبيع فإنه مضمون بالثمن ، فلا يصح الرهن بها ، وكذلك إذا كانت غير مضمونة أصلاً كالوديعة فى يد الوديع فلا يصح إعطاء رهن بها .

## أحكام الرهن

لرهن أحكام عامة وأحكام خاصة ، أما الأحكام العامة فهى التى ترتبت على الرهن من حيث هو بقطع النظر عن كونه مملوكاً ، أو مستعاراً ، أو مال صغير رهنه الولى أو الوصى ، وأما الأحكام الخاصة فهى التى ترتبت على نوع من هذه الأنواع دون غيره .

## أحكام الرهن العامة<sup>(١)</sup>

الرهن لا يتم ولا يلزم بمجرد صدور الإيجاب والقبول ، لذا فإنه لا يلزم الراهن بالماضى فيه قبل تسليم المرهون ، فإذا أراد الرجوع له ذلك ، أما إذا تسلم المرتهن الشيء المرهون حينئذ يكون عقد الرهن لازماً بالنسبة للراهن فلا يجوز له أن يفسخه ، كما لا يملك استرداد الشيء المرهون إلى الراهن ، وقال الإمام مالك — رضى الله عنه — عقد الرهن يلزم بمجرد صدور الإيجاب والقبول ، إلا أنه لا يتم

---

(١) راجع : البدائع ج ٦ ص ١٤٥ وما بعدها .

إلا بالقبض ، وعلى هذا فإذا صدر الإيجاب والقبول يلزم الرهن بالمضى في العقد ما دام حياً ، فإذا مات بطل .

وبناء على هذا فإنه يترتب على تسليم الرهن إلى المرتهن متى انعقد الرهن صحيحاً الأحكام الآتية :

١ - ثبوت الحق للمرتهن في حبس الشيء المرهون حتى يستوفي دينه الذي رهن به خاصة ، وعلى هذا فلا يجوز له أن يحبس به دين آخر لم يرهن به سواء كان هذا الدين سابقاً على عقد الرهن أو لاحقاً له وإذا ثبت للمرتهن حق الحبس أصبح الشيء المرهون متعلقاً به حق كل من الرهن لأنه المالك له ، والمرتهن لأنه واضح اليد بحق الارتهان ، لهذا فإنه لا يجوز لأحدهما أن ينتفع به ولا أن يتصرف فيه من غير إذن الآخر .

هل يمنع الرهن المرتهن من المطالبة بدينه ؟ (١) :

وجود الرهن تحت يد المرتهن لا يمنعه من المطالبة بدينه متى كان الدين حالاً ، لأن الغرض من الرهن الاستيثاق والدين منه قائم فإذا كان الدين حالاً كان لصاحبه حق المطالبة به ، فإذا أحضر الرهن الدين لم يسلم إلى المدين إلا إذا أحضر الرهن إذ لا داعي لحبسه تحت يد المرتهن بعد استيفاء دينه (٢) .

---

(١) راجع : الزيلعي ج ٦ ص ٦٦ .

(٢) وإذا أحضر الرهن الدين لم يسلم إلى المدين إلا إذا أحضر الرهن أولاً ليعلم أنه باقى لم يهلك . ولأن قبض الرهن قبض استيفاء ، فلا يجوز للمرتهن أن يقبض ماله مع قيام يد الاستيفاء لأن هذا يؤدي إلى تكرار الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل وعلى هذا فإذا أحضر المرتهن الرهن أمر الرهن بتسليم الدين أولاً ليعتد حق المرتهن في الدين كما تبين حق الرهن في الرهن تحقيقاً للتسوية بينهما كما في تسليم المبيع والثمن يحضر البائع والمبيع ثم يسلم المشتري الثمن أولاً . وإن طالبه بالدين في غير البلد الذي تم فيه العقد فإن كان الرهن مما لا محل له ولا نفقة كانت المرتهن بإحضاره لأن الأماكن كلها كبقرة واحدة في حق التسليم ولهذا لا يشترط فيه بيان مكان الإيفاء وإن كان له حل ونفقة يأخذ دينه ولا يكتب لإحضار الرهن ، بل يجب عليه التسليم بالتضحية دون النقل لأن في نقله ضرر عليه لم يلزمه بالعقد .

( راجع : الزيلعي وحاشية الشلي عليه ج ٦ ص ٦٦ ) .

### هل يجوز للمرتهن أن يحبس الرهن بجزء من الدين ؟

إذا أدى الراهن بعض الدين وأراد استرداد بعض الرهن ، فليس له الحق في ذلك ، لأن الرهن محبوس بجميع الدين ، فلا يسلم له إلا إذا قام بسداد جميع الدين .

أما إذا كان الراهن قد رهن شيئين ، وسمى لكل واحد منهما مقدارا من الدين وقت العقد ، برضا المرتهن حيثئذ يكون من حقه استرداد الذي دفع ما يقابله .

### هل الموت يبطل حق الحبس ؟

لا يبطل حق الحبس بموت أحد المتعاقدين ، ولا بموتهما ، بل كل من مات منهما تقوم ورثته مقامه في جميع ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات المترتبة على الرهن ، وعلى هذا فإذا مات الراهن فليس من حق ورثته أن يطلبوا العين المرهونة من المرتهن إلا إذا قاموا بسداد ما يقابلها من دين لأهم ورثوا هذه العين محملة بالدين ، وإذا مات المرتهن ، قام ورثته مقامه في احتباس العين المرهونة ، لأن الاحتباس حق مالي ينتقل بوقاة المرتهن إلى ورثته .

٢ — المرتهن أحق بالرهن من سائر الغرماء : معنى هذا أنه إذا كان على الراهن ديون كثيرة ، وأمواله لا تنفع لسداد هذه الديون ، حيثئذ يكون للمرتهن حق اختصاص وامتياز بالرهن بسبب وضع يده عليه وحيازته له ، فيكون أحق بالرهن من سائر الغرماء ، وعلى هذا فلا يشاركه في بيعه واستيفاء الدين منه أحد منهم لتعلق حقه به تعلق اختصاص ، فإذا بيع الرهن استوفى دينه أولا من ثمنه فإن بقى شيء كان لسائر الغرماء ، وإن لم يبق فلا شيء لهم <sup>(١)</sup> .

وقال الصافي رحمه الله : الحكم الأصلي للرهن كون المرتهن أحق ببيع

المرهون وأخص بشئ منه من سائر الغرماء ، وأما حق الحبس فليس بلازم عنده ، وعلى هذا فإذا كان المرهون شيئاً يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه مع بقاء عينه ، كان للراهن أن يسترده من يد المرتهن فينتفع به فإذا فرغ من الانتفاع رده إليه أما إن كان المرهون شيئاً لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه ، حيث لا يجوز للراهن أن ينتفع به لأن في هذا الانتفاع إبطال الرهن وهو لا يملك إبطاله بدون رضا المرتهن .

واستدل لذلك بما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يخلق الرهن ، لا يخلق الرهن ، لا يخلق الرهن ، هو لصاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه » . فقد أخبر النبي ﷺ أن الرهن لا يخلق أى لا يحبس ، فأفاد بهذا الحديث أنه لا يلزم حبسه ، وأنه لصاحبه ملكاً وانتفاعاً وحبساً .

واستدل أيضاً بأن الرهن قد يملك بالحبس الدائم عند المرتهن فيسقط الدين . وهذا تضعيف للدين لا توثيق له ، ولأن في دوام الحبس تعطيل الانتفاع بالآعيان المنتفع بها في نفسها تعطيل تاماً والتعطيل تسبیب وهو من أعمال الجاهلية وقد نفاها المولى عز وجل حيث قال : ( ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة )<sup>(١)</sup> .

واستدل الأحناف على ما سبق بقول الله تبارك وتعالى : ( وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فرهان مقبوضاً ) أخبر الله سبحانه وتعالى بكون الرهن مقبوضاً ، وإخباره سبحانه لا يشمل الحلل فاقتضى أن يكون المرهون مقبوضاً مادام مرهوناً ، ولأن الرهن في اللغة عبارة عن الحبس قال تعالى : ( كل امرئ بما كسب رهين ) أى حبس بمعنى محبوس فيقتضى أن يكون المرهون محبوساً مادام مرهوناً ، ولو لم يثبت ملك الحبس على الدوام لم يكن محبوساً على الدوام فلم يكن مرهوناً .

---

(١) راجع : الملهب ج ١ ص ٣١٨ والبحيرة هي : الناقة المشقوقة الأذن بنت السائبة التي تنحلي مع أمها وبهذا قال من فسرهما بالناقة التي أنجبت خمسة أبطن فإن كان الخامس ذكراً ذبحوه وأكلوه وإن كان أنثى شقوا أذنها وخلوها مع أمها والبعض يجعل البحيرة هي السائبة

كما أن الرهن شرع وثيقة للدين ، والتوثيق إنما يحصل إذا كان صاحب الدين يملك حبسه على الدوام لأنه بذلك يمنعه عن الانتفاع به فيحمله ذلك على قضاء الدين في أسرع الاوقات ، كما أنه يأمن بحبس المرهون على دينه من الهلاك بالجهود والإفلاس .

وعلى هذا فلا حجة الإمام الشافعي في الحديث الذي أورده ، لأن معنى قوله لا يخلق الرهن ، أى لا يملك بالدين <sup>(١)</sup> وقد كان ملك الرهن بالدين حكماً جامعياً فأبطله النبي ﷺ <sup>(٢)</sup> .

## أحكام الرهن الخاصة حكم الرهن المستعار

يجوز للدين أن يستعير من إسمان ماله ليرهنه بإذنه ، والإذن هنا إما أن يكون مطلقاً وإما أن يكون مقيداً فإن كان الإذن مطلقاً حينئذ يجوز للدين أن يرهن المال المستعار بأى مقدار أراد ومن أى شخص أحب وفى أى مكان شاء لأن العمل بإطلاق اللفظ أصل من أصول الشريعة .

أما إذا كان الإذن مقيداً حينئذ لا يجوز للدين مخالفته لأن المصلحة قد تكون فى التقييد وبالمخالفة تفوت المصلحة .

وعلى هذا فلو أذن صاحب المال المعار بأن يرهنه المدين بخمسين جنيهاً لا يجوز له أن يرهنه بأقل ولا بأكثر من ذلك ، وقيل تصح المخالفة ، ويترتب على ذلك أنه لو كانت قيمة الرهن خمسين جنيهاً وأذنه أن يرهنه بثلاثين جاز له الرهن بها

---

(١) جاء فى المصباح المير: فخلق الرهن خلقاً استحققه المرتهن فترك ذلك - وفى البارع: هو أن يرهن الرجل متاعاً ويقول إن لم أوفك فى وقت كذا فالرهن لك بالدين ، فهى عن ذلك بقول النبي ﷺ لا يخلق الرهن أى لا يملكه صاحب الدين بدينه ، بل هو لصاحبه .

(٢) راجع البدائع ج ٦ ص ١٤٥ .

وبأكثر منها وبأقل بشرط عدم نقصان الدين عن قيمة الرهن ، وكذلك لو أذنه برهنه بجفس مخصوص كالنقود أو الشعير مثلاً لا يجوز له مخالفة ذلك لأن قضاء الدين من بعض الأجناس قد يكون أيسر من البعض الآخر فيكون التقييد مفيداً ، وإذا خالف المستعير إذن المعير ثم هلك الرهن حينئذ يضمن مثله أو قيمته بالغة ما بلغت لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه فصار متعدياً ، وللمعير إذا كان الرهن قائماً أن يسترده من المرتهن لأن الرهن غير صحيح<sup>(١)</sup> .

وإذا هلك المال المستعار بدون تعد في يد المستعير قبل رهنه فلا ضمان عليه لأنه لم يصير قاضياً دينه به ولأنه هلك وهو عارية قبل رهنه ، وكذلك الأمر إذا هلك بعد افتكاكه وقبل رده إلى صاحبه فلا ضمان عليه لأنه عاد بالافتكاك عارية ولا فرق في هاتين الصورتين بين هلاك العارية في يد المستعير نفسه أو في يد من هو في عياله من ولده وخدمه وشريكه لأن يدهم كيده ، إلا إذا كانت العارية نفيسة حينئذ يضمنها المستعير إذا هلك في يد غيره ، وكذلك الأمر لو هلك في يد أجنبي عنه ولو كان قد وكله بقبضها لأن يده ليست كيد المستعير .

وأما إذا هلك المال المعار في يد المرتهن بعد أن رهنه المستعير على الوجه المأذون به ، حينئذ يضمن الراهن للمعير مقدار ماسقط من الدين عنه بهلاك الرهن لأن الراهن قضى دين نفسه به ، ولا يضمن ما زاد في قيمة الرهن عن الدين لأن حكم الهلاك في الرهن أن يهلك بالأقل من قيمته ومن الدين ، ومتى رضى المعير برهن ماله يكون راضياً بتطبيق أحكام الرهن عليه بما فيها حكم الهلاك<sup>(٢)</sup> .

وإذا تغيب الرهن في يد المرتهن فسقط بعض الدين بسبب العيب ضمن الراهن ذلك للمعير . وإذا أراد المعير أن يجبر المستعير على فك الرهن يدفع الدين ، فإن كانت الإعارة مؤقتة بوقت معلوم فليس من حقه الإجبار إلا بعد حلول الأجل

---

(١) راجع : حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٦٠ .

(٢) راجع حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٦١ .



المعين ، أما إذا لم تكن مؤقتة كان الإيجار من حقه لأن الإعارة عقد غير لازم ولكل واحد من الطرفين أن يستقل بنفسه متى شاء .

ولو أفتك المعير الرهن أجبر المرتهن على قبول الدين من المعير وتسليم الرهن إليه ثم يرجع المعير على الراهن لأنه لا يكون متبرعاً بل يعتبر مأذوناً من الراهن حكماً بأداء دينه لذا يرجع بما آداه سواء كان أقل من قيمة الرهن أو مساوياً لها أو أكثر منها (١) .

## حكم الرهن الفاسد

الرهن إنما يكون فاسداً متى فقد شرطاً من شروط صحته السابق ذكرها كأن يكون مشاعاً أو مشغولاً بمتاع الراهن ، حينئذ فلا حكم له حال قيام المرهون ، وعلى هذا فلا يثبت للمرتهن حق حبسه ، وللراهن حق استرداده من المرتهن ، فإن امتنع من ذلك حتى ملك الرهن حينئذ يكون ضامناً له لأنه بالمتنع صار غاصباً ، أما إذا لم يمنع الراهن من استرداد الرهن ، ثم ملك في يده ففقد ضمان عليه لأنه قبضه قبض أمانة لعدم صحة الرهن فلا ضمان ، وقيل يضمن الأقل من قيمته ومن الدين وهذا القول هو الأصح .

## وضع الرهن تحت يد عدل

الأصل في الشيء المرهون أن يوضع تحت يد المرتهن لكن إذا اتفق الطرفان على وضعه تحت يد عدل جاز ذلك (٢) وقام قبضه مقام قبض المرتهن ، وتكون

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) وقال زفر وابن أبي ليلى : لا يصح وضع الرهن تحت يد عدل لأن العدل نائب عن الراهن لا عن المرتهن ولهذا لو لحقه ضمان بأن ملك في يده ثم استحقه رجل يرجع به على الراهن دون المرتهن والرهن لا يتم قبض الراهن فكذلك يقبض العدل وإنما يتم قبض المرتهن ولم يوجد ذلك للاحقة ولاحكاماً لأن العدل نائب عن الراهن لا عن المرتهن . (راجع الزيلعي وحاشية الشلبي عليه ج ٦ ص ٨٠) .

يده كيد المالك في الحفظ لكون العين أمانة ، وكيد المرتن في حق المالية لأن يده يد ضمان والمضمون هو المالية ، فصارت يده كيدهما ، وليس له أن يسلمه لمرتن ولا للراهن بدون إذن الآخر ، ولو سلمه لأحدهما بدون إذن الآخر ، فلآخر أن يسترده ويعيده إلى العدل كما كان وإنما قلنا لا يجوز لأحد الطرفين أن يأخذه من يد العدل بدون إذن الآخر لأنه تعلق به حقهما ، فالراهن تعلق بحقه في الحفظ بيده وأمانته ، والمرتن تعلق حقه في الاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما إبطال حق الآخر (١) .

وعلى هذا لو دفع العدل الرهن إلى أحد الطرفين ضمن لأنه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتن في حق المالية وكل منهما أجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع إلى الأجنبي ، وهذا إذا هلك المرهون قبل الاسترداد يضمن العدل قيمته لأنه بالدفع صار متعدياً .

وليس له أن يتصرف فيه ولا ينتفع به إلا بإذن منهما ، أما إذا وكله الراهن ببيع الراهن وسداد دينه من ثمنه فحينئذ له حق بيعه ، ولا يملك الراهن عزله إذا كان التوكيل بالبيع في العقد ، لأن التوكيل المقترن بالعقد يصير كأنه جزء منه ، والرهن لا يملك فسخ الرهن فسكذلك ما اقترن به ، ولا ينعزل بموت الراهن ولا بموت المرتن للزوم وكالته بلزوم عقد الرهن فهي تخالف الوكالة المفردة من وجوه أحدها ما ذكرناه والثاني أن الوكيل هنا يجبر على البيع عند الامتناع ، والثالث أن العدل لو ارتد والعياذ بالله ثم عاد مسلماً يعود وكيلاً بخلاف المفردة على قول أبي يوسف حيث لا يعود وكيلاً .

وتبطل وكالة العدل بموته حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه في وكالة لا يجرى فيها الإرث ، ولأن الموكل رضى برأيه لا برأى غيره .

وقال أبو يوسف رحمه الله : إن وصى الوكيل يملك بيع الرهن لأن الوكالة لازمة هنا ، قلنا الوكالة حق على الوكيل فلا يرث عنه ، لأن الإرث يجرى في حق له لا في حق عليه فوجب القول ببطلانها .

---

(١) راجع : حاشية ابن طابدين ج ٥ ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

أما إذا كان التوكيل بالبيع بعد عقد الرهن فيقتضى يصير توكيلاً مستقلاً وينعزل الوكيل بما ينعزل به الوكيل المنفرد - وهذا مبين في موضوع الوكالة - والوكيل هنا لا يجبر على بيع الرهن لأن التوكيل بعد صدور عقد الرهن لم يصرف حقيقة من أوصاف الرهن فكانت وكالته مفردة كمائر الوكالات ، وقيل يجبر على البيع كي لا يهلك حق الغير .

بخلاف الوكيل الذي اقترنت وكالته بعقد الرهن حيث يجبر على البيع إذا حل أجل الدين وغاب الراهن لأن حق المرتهن تعلق بالبيع وفي الامتناع عن البيع إبطال حقه فيجبره القاضي على البيع ، فإذا باع لا يكون هذا البيع فاسداً لأنه إجبار بحق فلا يفسد اختياره به .

وإذا باع العدل الرهن ثم قام بسداد حق المرتهن من ثمنه ثم قبض المستحق الرهن ، فإن كان المرهون المبيع قائماً في يد المشتري فالمستحق أن يأخذه من يد المشتري لأنه وجد عين ماله ، وللمشتري أن يرجع على العدل بالثمن ، فإذا ضمن العدل الثمن للدمية كان بالخيار إن شاء رجع على المرتهن ، فإذا دفع الثمن للعدل عاد حقه في الدين ، وأصبح الراهن مديناً كما كان قبل السداد .

ولو كان توكيل العدل بالبيع صادراً بعد صدور عقد الرهن فالعدل يرجع على الراهن قبض المرتهن الثمن أو لم يقبضه ، لأنه لم يتعاق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع عليه كما في الوكالة المفردة من الرهن إذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره بالبيع بالدفع إليه ، ثم لحقه عهدة لا يرجع على المقتضى بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لأنها تعلق بها حق المرتهن ، وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع .

وأما إذا كان المرهون المستحق مالاً وقت الاستحقاق ، فالمستحق بالخيار إن شاء ضمن الراهن لأنه غاصب في حقه بالأخذ والتسليم ، وإن شاء ضمن العدل لأنه متعدي بالبيع والتسليم فصار غاصباً ، فإن ضمن الراهن نفذ البيع وصح سداد الدين ، وكذلك الأمر لو ضمن العدل .

والمدل بالخيار إن شاء رجع على الرهن بالقيمة لأنه وكيل من جهته حامل له  
فيرجع عليه بما لحقه من العمد بالضرر من جهته وتغذ البيع وصح سداد الدين  
للمرتهن فلا يرجع على الرهن بشيء ، وإن شاء رجع على المرتهن بالثمن لأنه تبين  
أن الثمن أخذه بغير حق (١) .

### تصرف المرتهن وانتفاعه بالمرهون (٢)

المرتهن ليس من حقه التصرف في الشيء المرهون بغير إذن الرهن ، فإن  
تصرف بغير إذن الرهن كان تصرفه موقوفاً على إجازة الرهن فإن أجاز تصرفه  
نفذ وبطل الرهن وإن لم يجزه بطل التصرف .

وعلى هذا فإذا باع المرتهن الرهن بدون إذن الرهن وسله للمشتري فهلك  
قبل إجازة الرهن حينئذ يكون الرهن بالخيار بين أن يضمن المشتري أو المرتهن  
فإن ضمن المشتري رجع على المرتهن بالثمن لأن تضمين المشتري يعتبر فسخاً للبيع ،  
أما إذا ضمن المرتهن بق الضمان وهنا بدل الرهن الأول ، فإن كان الدين حالاً ،  
والضمان من جنسه التقيا فصاحاً .

وإذا رهن المرتهن الشيء المرهون بدون إذن الرهن ثم ملك عند المرتهن  
الثاني ، فالرهن بالخيار إن شاء ضمن المرتهن الأول وإن شاء ضمن المرتهن الثاني  
فإن ضمن الأول يكون كأنه ملك الرهن له فيعتبر الرهن الذي بينه وبين المرتهن  
الثاني صحيحاً وترتب عليه أحكامه ، ومن ذلك أنه يهلك بالأقل من قيمته ، ومن  
الدين فيسقط بهلاكه الدين إن كان مساوياً لقيمته أو أقل منه ، وإذا كان أكثر  
منها يسقط منه بقدر قيمته ، وإن ضمن المرتهن الثاني يكون كأنه أبطل الرهن  
الثاني فلا يسقط الدين الذي على المرتهن الأول ويرجع عليه بما ضمن  
لأنه مضرور . .

(١) راجع التريلى ج ٦ ص ٨٢ ، ٨٣ ، وحاشية ابن طابرين ج ٥ ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٢) راجع حاشية ابن طابرين ج ٥ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

أما إذا باع المرتهن الرهن أو أجره أو أعاره الراهن ، فإن هذه التصرفات تعتبر إعارة لأن الإنسان لا يشتري ولا يستأجر ملك نفسه ، لذا فإنه لا يترتب على هذه التصرفات بطلان الرهن ، بل يكون للراهن حق الانتفاع والمرتهن حق الاسترداد متى شاء ولو جبراً على الراهن متى كان المرهون قائماً ، فإن ملك قبل استرداده ملك على ملك الراهن أخرجه عن ضمان المرتهن برجوعه إلى حيازة صاحبه وقت الانتفاع ، وبهلاكه يطل الرهن ويكون المرتهن كباقي الغرماء في استيفاء دينه .

أما إذا مات الراهن والرهن قائم لم يهلك في يده حيثئذ يكون المرتهن أولى به من سائر الغرماء ، لأن عقد الرهن باق .

## الانتفاع بالمرهون

لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالمرهون من غير إذن الراهن ، أما إذا أذن له الراهن في الانتفاع فمن العلماء من قال لا يحل الانتفاع بالمرهون وإن أذن له الراهن لأنه يستوفى دينه كاملاً ، فتبقى المنفعة زيادة بدون مقابل ، وهذا هو حين الربا .

وقال أكثر العلماء : يجوز انتفاع المرتهن بالمرهون متى أذنه الراهن بشرط ألا يشترط ذلك في العقد لأنه إذا شرطه يكون قرضاً جبر نفعاً وهو ربا ونظير هذا ما له اقترض شخص من آخر مالا ثم أهدى له هدية فإن كانت الهدية مشروطة فإنها تكون مكروهة ، أما إذا كانت بدون شرط فإنها تكون جائزة .

فإذا استعمل المرتهن المرهون بإذن الراهن وهلك أثناء استعماله فإنه يهلك أمانة فلا شيء على المرتهن ويبقى دينه ، أما إذا ملك قبل استعماله أو بعده فإنه يهلك بالدين .

## هالك الرهن

إذا هلك الرهن في يد المرتن ، فلا يخلو من أن يكون الهالك بتعد أو بغير تعد ، فإن كان الهالك من غير تعد هلك مضموناً بالدين فيهلك بالآقل من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمة الرهن يوم قبضه ، ولتوضيح ذلك نقول : إذا كانت قيمة الرهن يوم قبضه خمسمائة جنيه ، وكانت قيمة الدين كذلك حينئذ يسقط الدين في مقابلة هلاك الرهن . أما إذا كانت قيمة الرهن أقل من قيمة الدين ، بأن كانت قيمته يوم قبضه أربعمائة جنيه وقيمة الدين خمسمائة جنيه حينئذ يسقط من الدين بقدر قيمة الرهن ثم يرجع المرتن بما تبقى على الراهن وهو مائة جنيه .

أما إذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين هلك بالدين ولا يطالب الراهن بالزيادة لأنها أمانة في يد المرتن .

أما إذا كان الهالك بتعد حينئذ يكون مضموناً على المرتن بجميع قيمته بالغة ما بلغت .

وقال الشافعي رحمه الله : الرهن أمانة في يد المرتن فإن هلك بالتعدى فعليه الضمان وإن هلك من غير تعد فلا ضمان عليه .

قال فقهاء الإحناف : الأصل أن كل ما يحتاج إليه لحفظ الرهن وصيانته من الضياع والتلف فهو على المرتن ، لأن الحفظ واجب عليه ، مثل أجره الحافظ ، والمكان الذي يحفظ فيه ، لأن الإمسك حق للمرتن والحفظ واجب عليه .

أما ما كان من النفقات لازماً لبقاء عين الرهن كالأئنة إذا كان المرهون حيواناً فتكون نفقات أكله وشربه على الراهن ، وكذلك أجره الراعى لأن منافعه مملوكة له فيكون إصلاحه عليه .

وإذا كان المرهون بستاناً كانت أجره سقيه على الراهن .

وإذا أنفق أحدهما ما ليس بواجب عليه بغير إذن الآخر وبغير قضاء القاضى كان متبرعاً فلا يرجع بشئ .

## الفصل الثالث

### في الأضحية<sup>(١)</sup>

تعريفها :

الأضحية لغة : اسم لما يذبح وقت الضحى ، ثم كثر حتى صار اسما لما يذبح في أى وقت كان من أيام عيد الأضحية من تسمية الشيء باسم وقته .

وشرعا : ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص بذية القرية .

حكمها :

الأضحية واجبة لقوله تعالى : ( فصل لبك وانحر ) قيل في تفسير الآية : هل صلاة العيد وانحر البدن بعدهما ، والامر المطلق يدل على الوجوب لنا كانت الأضحية واجبة ومتى وجبت الأضحية على النبي ﷺ تجب على أمته لأنه قدوة للأمة ، كما روى أن النبي ﷺ قال : « ضحوا فإنها سنة أبيكم إبراهيم عليه السلام » أمر النبي ﷺ في هذا الحديث بالتضحية حيث قال ( ضحوا )

والامر المطلق عن القرينة يدل على الوجوب في حق المعدل . كما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « على أهل كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة »<sup>(٢)</sup> .

وعلى كلمة إيجاب ، ثم نسخت العتيرة فبقيت الأضحية ، وروى عنه أيضا أنه ﷺ قال : « من لم يضح فلا يقربن مصلانا » فهذا يدل على الوعيد لمن ترك

---

(١) الأضحية بضم الهمزة ن الأكثر ، وكسرهما اتباعا لكسر الحاء ، والجمع أضاحي ، ويقال : ضحية والجمع ضحايا مثل عطية وعطايا ، ويقال : أضحية بفتح الهمزة ، والجمع أضحي مثل أرطاة وأرطى ، ومن ذلك عيد الأضحي .

(٢) العتيرة : شاة كانوا يذبحونها في رجب لأسمائهم فهي القارع هنا .

الاضحية ، ولا وعيد إلا بترك الواجب ، وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد وزفر  
والحسن بن زياد ورواية عن أبي يوسف .

وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله أن الاضحية سنة وبهذا أخذ  
المصنف رحمه الله .

ودليل ذلك ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاث كتبت علي ولم تكتب  
عليكم الوتر والضحى والاضحى ، وجاء في رواية أخرى : « ثلاث كتبت علي وهي  
لكم سنة ، وذكر عليه السلام الاضحية ، كما روى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما  
كانا لا يضحيان السنة والسنين ، فدل هذا على أن الاضحية سنة وليست واجبة ،  
لأنها لو كانت واجبة لوجب على المقيم والمسافر لأنهما لا يفرقان في الحقوق  
المتعلقة بالمال كالزكاة وصدقة الفطر ، إلا أنها لا تجب على المسافر فكذلك لا تجب  
على المقيم (١) .

#### سببها :

وسبب الاضحية الوقت لامتناع التقديم عليه كامتناع تقديم الصلاة قبل  
وقتها (٢) ووقت الاضحية يختص بأيام النحر ولهذا لا تجب الاضحية قبل دخول  
وقتها ، لأن الواجبات المؤقتة بوقت معين لا تجب قبل حلول وقتها كالصلاة والصوم  
ونحرهما . وأيام النحر ثلاثة : اليوم العاشر من ذي الحجة ، والحادي عشر ،  
والثاني عشر وذلك من طلوع الفجر من اليوم الأول إلى غروب الشمس من اليوم  
الثاني عشر يؤيد هذا ما روى عن عمر وعلى وابن عباس وابن عمر وأبي مالك  
رضي الله عنهم أجمعين أنهم قالوا : أيام النحر ثلاثة أولها أفضلها والظاهر أنهم سمعوا  
ذلك من رسول الله ﷺ لأن أوقات العبادات والقربات لا تعرف إلا بالسماع .

وعلى هذا ، فإذا طلع الفجر من اليوم الأول دخل وقت الوجوب ، فتجب

(١) راجع : البدائع ج ٥ ص ٦٢

(٢) راجع : ابن عابدين ج ٥ ص ٢١٦ .



الاضحية حيثئذ عند استجماع شرائط الوجوب<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي رحمه الله : أيام النحر أربعة ، العاشر من ذي الحجة والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر .

ومن ذبح الاضحية قبل صلاة العيد فلا تجزئه لقول النبي ﷺ : « من ذبح قبل الصلاة فليعد ضحيته ومن لم يذبح فليذبح باسم الله » ، دل هذا الحديث على أن الذبح قبل الصلاة لا يجزئ . لأن النبي ﷺ أمر بإعادة الذبح لمن ذبح قبل الصلاة .

وهذا بالنسبة لأهل مصر ، أما أهل السواد — أي القرى — فيذبحون بعد الفجر لوجود الوقت وعدم اشتراط الصلاة لأنه لا صلاة عليهم .

وتعبير الاحناف بأن أول وقت الاضحية بعد صلاة العيد إذا ذبح المضحي في مصر وبعد طلوع الفجر إذا ذبح المضحي في قرية ، هذا التعبير فيه تسامح كما قال القاهستاني ، لأن التضحية قرية من القربات لا يختلف وقتها بالمعبر وغيره فأول وقتها في سق أهل مصر والقرى طلوع الفجر ، إلا أنه يشترط في أهل مصر تقديم الصلاة على الاضحية ، فإذا ذبح المضحي قبل الصلاة لا تجزئه الذبيحة عن الاضحية لفقد الشرط لا ، لانعدام الوقت .

#### شرائط وجوب الاضحية<sup>(٢)</sup> :

يشترط فيمن يجب عليه الاضحية شرائط نذكرها فيما يلي :

الاول : الإسلام : يشترط فيمن يجب عليه الاضحية أن يكون مسلماً ، وبناء على هذا فلا يجب على الكافر لأنها قرية ، والكافر ليس من أهل القرب ، ولا يشترط وجود الإسلام في جميع الوقت من أوله إلى آخره ، فلو كان الشخص كافراً في أول الوقت ثم أسلم في آخره يجب عليه الاضحية ، لأنه يكفي في وجوبها جزء من الوقت كالصلاة .

(١) راجع : بفائض الصنائع ج ٥ ص ٦٥ .

(٢) راجع : البدائع ج ٥ ص ٦٣ - ٦٥ .

الثاني : الحرية : يشترط فيمن يجب عليه الاضحية أن يكون حراً ، لذا فلا تجب على العبد وإن كان مأذوناً في التجارة ، لأن الاضحية حق مالي متعلق بملك المال ، لذا فلا تجب عليه الزكاة ولا صدقة النظر ، وهذا الشرط لا يشترط تحققه من أول الوقت إلى آخره ، بل يكفي بوجود الحرية في آخر جزء من الوقت فلو اعتق العبد في آخر وقت الاضحية وملك نصاباً يجب عليه .

الثالث : الإقامة : يشترط فيمن يجب عليه الاضحية أن يكون مقبلاً ، لذا فلا تجب الاضحية على المسافر ، لأنها لا تتأدى بكل مال ولا في كل زمان ، بل تؤدي الاضحية في وقت مخصوص ، وبحيوان مخصوص والمسافر يشق عليه أن يظفر بما يصلح الذبح في كل مكان وقت الاضحية ، فلو كانت الاضحية يجب على المسافر لاحتاج إلى حملها معه أينما يحل وفي هذا من الحرج مالا يخفى ، لهذا دعت الضرورة إلى امتناع الوجوب على المسافر .

لهذا فلا تجب الاضحية على الحاج المسافر ، بخلاف أهل مكة ، فإن الاضحية تجب عليهم وإن حجوا (١) .

ولا تشترط الإقامة في جميع وقت الاضحية ، فلو كان الشخص مسافراً في أول الوقت ، ثم أقام في آخره تجب عليه الاضحية ، بخلاف مالهو كان مقبلاً في أول الوقت ثم مسافراً في آخره فلا تجب عليه حيثئذ ، هذا إذا سافر قبل أن يشتري الاضحية ، فإن اشترى شاة للاضحية ثم سافر ، في رواية ، له بيعها ولا يضحى بها لأنه بالفسق تبين أنه لا وجوب عليه فكان له بيعها كما لو شرع في العبادة على ظن أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه حيثئذ لا يلزمه الإتمام فكذلك الأمر هنا ، وقد روى هذا عن محمد رحمه الله (٢) .

ومن العلماء من فصل بين المومر والمعسر ، فقال : إن كان مومراً فله بيعها لأنه لم يوجب بالشراء شيئاً على نفسه ، وإنما قصد إسقاط الواجب عن نفسه

---

(١) وقيل لا يلزم المحرم وإن كان من أهل مكة (راجع ابن عابدين ج ٤ ص ٢١٨) .

(٢) راجع : ابن عابدين ج ٤ ص ٢١٦ .

فإذا سافر بين أنه لا وجوب عليه، وإن كان ميسراً ينبغي أن يجب عليه ولا تسقط عنه بالسفر، لأن هذا إيجاب من الفقير بمنزلة النذر فلا يسقط بالسفر، كما لو شرع في التطوع فإنه يلزمه الإتمام ويجب عليه القضاء بالإكساف، فكذلك الأمر ههنا . وإن سافر بعد دخول الوقت يجب عليه ولا تسقط بالسفر .

الرابع : الغنى : يشترط فيمن يجب عليه الأضحية اليسار يقرب هذا ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « من وجد سعة فليضح » لأن الأضحية وجبت بمطلق المال ومن الجائز أن يستغرق الواجب جمع مال الإلتمان فيؤدي ذلك إلى الحج لهذا كان لا بد من اعتبار الغنى في المضحي بحيث يكون في ملكه مائتا درهم أو شيء تبلغ قيمته ذلك ، وهذا سوى مسكنه وأثاثه وكسوته وغاديه وفرسه وسلاحه وما لا بد منه ولو كان عليه دين لا يجب لأن الدين يمنع وجوب الزكاة فلأن يمنع وجوب الأضحية أولى ، لأن الزكاة فرض والأضحية واجبة ، والفرض فوق الواجب وكذلك لا يجب الأضحية على من كان له مال غائب لا يصل إليه في أيام الحصر ، لأنه فقير وقت غيبة المال حتى تحمل له الصدقة ، وهذا لأن الأضحية قرينة مؤقته فيعتبر الغنى في وقتها ، ولا يشترط أن يكون من يجب عليه الأضحية غنياً في جميع الوقت ، فلو كان فقيراً في أول وقت الأضحية ثم أيسر في آخره يجب عليه الأضحية .

وجميع ما ذكرنا من الشروط يستوى فيها الولد والابن والمالان الأدلة لم تفرق بينهما

#### البلوغ والعقل (١) :

وأما البلوغ والعقل فهما شرط في وجوب الأضحية عند محمد وزفر رحمهما الله ولهذا لا يجب الأضحية على الصبي والمجنون مندهما ، فلو ضحى الأب عن ابنه

(١) راجع : بدائع الصنائع ج ٥ ص ٦٤ ، ٦٥ .

الصبي أو المجنون لا يجرى ذلك ؛ لأنه إراقة دماء ، وإراقة الدماء إتلاف ولا سيبل إلى إتلاف مال الصغير والمجنون ، لذا فلا تجب الاضحية في مالهما .

فإذا بلغ الصبي في أيام النحر وهو موسر تجب عليه الاضحية بالإجماع بين فقهاء الأحناف .

وأما المجنون فإن استمر جنونه أيام النحر فلا تجب عليه الاضحية ، وإن كان مقيماً أيام النحر تجب عليه الاضحية بلا خلاف (١) .

من يجب على الشخص أن يضحي عنهم :

لا يجب على الإنسان أن يضحي من عبده ولا عن ولده الكبير ، ولو ضحي عن أولاده الكبار وزوجته لا يجوز إلا بإذنهم وفي رواية يجوز استحساناً بلا إثمهم (٢) .

وفي وجوب الاضحية على الإنسان من ماله لأولاده الصغار روايتان :

الأولى : تجب الاضحية على الرجل لأولاده الصغار ، وعلى ذلك أبى ولد الرجل جزؤه ، فإذا وجب عليه أن يضحي عن نفسه فكذلك يجب عليه أن يضحي عن ولده ، ولهذا وجب عليه أن يؤدي عنه صدقة الفطر لأن له على ولده الصغير ولاية كاملة فتجب الاضحية كصدقة الفطر بخلاف الكبير فإنه لا ولاية له عليه . كما يجب عليه أن يضحي عن ولده الذي لا أب له .

الثانية : لا تجب عليه الاضحية ، لأن الأصل ألا يجب على الإنسان شيء على غيره خصوصاً في القربات لقوله تعالى : ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) وقوله تعالى : ( لما ما كسبت ) .

### ما يجوز في الاضحية :

تختص الاضحية بالإبل والبقر والغنم لقول الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين:  
الضحايا من الإبل والبقر والغنم ، فأدناها شاة على كل مضغ لأنه أدق الدم ،  
وأما البدنة من الإبل أو البقر فإنها تجزى عن سبعة أشخاص متى اشتركوا فيها  
بذبة القرية ، أما إذا كان واحد من هؤلاء السبعة يريد اللحم فقط ولا يريد القرية  
حينئذ لا تجزى. عن أحد من هؤلاء لأن الدم لا يتجزأ والقرية في إراقة الدم ،  
فإذا لم يقع قرية من البعض لا يقع قرية من الباقين ، ولا بد من الذبة ، لأن الذبح قد  
يكون بقصد اللحم وقد يكون بقصد القرية ، والفعل لا يقع قرية إلا بالذبة قال  
عليه السلام : « لا عمل لمن لا ذبة له » ، وقال عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ،  
ويكفي المضحي أن ينوى بقلبه ولا يشترط أن يقول بلسانه ما نوى بقلبه .

وقال الشافعي رحمه الله : لو اشترك سبعة في بعير أو بقرة كلهم يريدون القرية  
سوى واحد يريد اللحم أجزأهم ذلك عن الاضحية ، لأن الفعل إنما يصير قرية من  
كل واحد بذبته لا بذبة صاحبه ، فعدم الذبة من أحدهم لا يقدح في قرية  
للباقين (١) .

وأما من المذبح فلا يجوز شيء مما ذكرنا من الإبل والبقر والغنم إلا التي  
من جنس ما عدا الغنم فإن المذبح منها خاصة يجوز في الاضحية إذا كان عظيماً .  
لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « ذبحوا بالثأيا إلا أن يعمرل أحدكم فيذبح المذبح في  
الضأن » ، كما روى عنه أنه قال : « يجوز المذبح من الضأن مما يجوز في الذئب  
من المعز » .

المذبح من الغنم ابن ستة أشهر والثني منه ابن ستة .

والمذبح من البقر ابن ستة والثني منه ابن ستين .

والجندع من الإبل ابن أربع سنين والثني منها ابن خمس (١) .

ويشترط في الأضحية أن تكون سليمة من العيب ، فيضحي الإنسان بالهاء وهي التي لاقرن لها خلقة ، والمظباء وهي التي ذهب بعض قرننها بالكسر وغيره ، فإن بلغ الكسر إلى المخ لم يحز ، والتولاء التي أصابها الجنون وإنما يجوز ذلك إذا لم يمنعها الجنون من الرعي فإن منعها لا تجوز الأضحية بها ، كما تجوز الأضحية بالجرباء السمينية لا المهزولة ولا تجوز الأضحية بالعمياء والعوراء والمرجاء والمريضة البين مرضها ، وكذلك مقطوع أكثر الأذن (٢) .

### مآل الأضحية :

ويستحب للمضحى أن يأكل من أضحيته لقوله تعالى : ( فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ) وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أضحي أحدكم فليأكل من أضحيته ويأطعم منها غيره ، والأفضل أن يتصدق بالثلث ، ويتخذ الثلث ضيافة لأقاربه وأصدقائه ، ويدخر الثلث لقوله تعالى : ( فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر ) وقال النبي ﷺ : « كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فكلوا منها وادخروا ، فتبت مجموع الكتاب والسنة أن المستحب ما ذكرنا ، ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز لأن القرية في الإراقة ، وأما التصدق باللحم فتطوع وله أن يدخر الكل لنفسه فوق ثلاثة أيام لأن النهي عن ذلك كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ بقول النبي ﷺ : « كنت نهيتكم عن إمساك لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام إلا قامسكوا ما بدا لكم » ، والتصدق أفضل إلا أن يكون الرجل ذا عيال وغير موسع الحال فإن الأفضل حينئذ أن يذعه لعِياله ويمنع به عليهم لأن حاجته وحاجة عياله مقدمة على حاجة غيره ، قال ﷺ : « ابدأ بنفسك ثم خيرك » .

(١) راجع البدائع ج ٥ ص ٧٠ .

(٢) راجع : ابن عابدين ج ٥ ص ٢٢٤ .

ولا يحل بيع جلدهما وشحمهما ولحمها وأطرافها ، ولا يحل أن يعطى أجر  
الجزاؤها منها ، يؤيد هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من باع  
جلده أضحيت له فلا أضحيت له » ، كما روى أن النبي ﷺ قال لعلي رضي الله عنه  
« لا تعطى الجزاؤها منها » ، وله أن يتفجع بجلده أضحيت في بيته بأن يجعله سقاء أو فروا  
أو غير ذلك لما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها اتخذت من جلده  
أضحيتها سقاء (١) .

ويستحب للمضحي أن يذبح أضحيتة بيده إن كان يحسن الذبح كما فعل النبي  
صلى الله عليه وسلم ، أما إذا كان لا يحسن الذبح أناب غيره ممن يحسنون الذبح  
ليقوم بذبحها مع حضوره للذبح .

---

(١) راجع : البدائع ج ٥ ص ٨٠ ، ٨١ .





## الفصل الرابع

### في الذبائح

الذبائح: جمع ذبيحة ، وهي اسم لما يذبح قال تعالى : ( وفديناه بذبح عظيم ) .  
والذبيح : مصدر ذبح يذبح ، وهو الذكاة قال تعالى : ( إلا ما ذكيتُم )<sup>(١)</sup> استثنى الله سبحانه وتعالى الذكي من المحرم والاستثناء من التحريم لإباحة .

أنواع الذكاة (٢) :

الذكاة نوعان : اختيارية واضطرارية .

الذكاة الاختيارية :

والذكاة الاختيارية هي الذبح فيما يذبح كالشاة والبقرة ونحوهما والنحر فيما  
يسحر كالإبل عند القدرة على ذلك ، ولا يحل أكل لحم الحيوان إلا بالذبح والنحر  
لأن الحرمة في المأكول لمكان الدم المسفوح ، ولا يزول إلا بالذبح والنحر ،  
قال تعالى : ( يسألونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات ) وقال تعالى :  
( ويحل لهم الطيبات ) ويحرم عليهم الخبائث ( بناء على هذا فإن الذبيحة لا تطيب  
إلا بتخروج الدم المسفوح وذلك إما يكون بالذبح والنحر ، ولهذا حرمت الميتة ،  
والمحرم لما الدم الذي لازال قائماً فيها .

حمل الذبيح :

والذبيح الشرعي محله ما بين الآية واللحمة ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال :

(١) الآية رقم ٣ من سورة السائدة .

(٢) الذكاة لغة : صبرة عن تمام الشيء ، ومنه الذكاة في الفهم إذا كان الإنسان تام العقل  
سريع البهول ، ومن ذلك أيضاً : ذكيت النار إذا أتممت اشتعالها . وشرط : عبارة من  
لمسالة الدم بقطع الأوداج في المذبوح والنحور ، والقر في غير القدور عليه من الحيوان  
مقروناً بنية القصد إليه وذكر اسم الله تعالى عليه .

و الذكاة ما بين اللبة والحية ، فهذا هو عمل الذكاة ، وإن نحر ما يذبح وذبح ما ينحر يحل له ذلك لوجود قطع الاوداج ، لما روى أن النبي ﷺ قال : « ما أنهر الدم وفري الاوداج فكل » . وبهذا يبين لنا أن الامر بالنحر في الإبل ليس لعينه بل لانهار الدم وقطع الاوداج وقتئذ وجد ذلك بالذبح .

إلا أن هذا مكروه لأن السنة في الإبل النحر وفي غيرها الذبح والاصل في الذكاة اتباع الأسهل على الحيوان ، وما فيه نوع راحة له فهو أفضل ، والأسهل في الإبل النحر لخلو لبتها عن اللحم واجتماع اللحم فيما سواه من حلقها ، بخلاف البقر والغنم فإن جميع حلقها لا يختلف .

وقال مالك رحمه الله : إذا ذبح البدينة لا تحل ، لأن الله تبارك وتعالى أمر في البدينة بالنحر حيث قال جل شأنه : ( فصل لربك وانحر ) .

المروق التي تقطع في الذكاة الاختيارية<sup>(١)</sup> :

المروق التي تقطع في الذكاة الاختيارية أربعة هي :

(١) الحلقوم مجرى النفس .

(٢) والمرى . مجرى الطعام والماء .

(٣) والودجهان ، مفردة ودج وهما عرقان عظيمان في جانبي العنق بينهما الحلقوم والمرى . ويكتفى بقطع ثلاثة من هذه المروق عند أبي حنيفة أي ثلاثة كانت ، لأن الأكثر حكم الكل عنده .

وقال محمد رحمه الله : لا يحل الذبح حتى يقطع من كل واحد من هذه الأربعة أكثره ، لأنه إذا قطع الأكثر من كل واحد من الأربعة فقد حصل المقصود بالذبح وهو خروج الدم لأن الامر ورد بقطع كل عرق فقام قطع أكثره مقام قطع كله .

وقال أبو يوسف رحمه الله : لا بد من قطع الحلقوم والمرى . وأحد الودجين

---

(١) راجع : البدائع ج ٥ ص ٤١ : ٤٢ والزيلعي ج ٥ ص ٢٩٠ و ٢٩١ .

لأن لكل واحد وظيفة خاصة ، فالخلةوم مجرى النفس ، والمرى مجرى الطعام والماء ، والودج مجرى الدم ، ويقطعها يتم المقصود من الذبح .  
آلة الذبح :

يجوز الذبح بكل ما أفرى الأوداج وأنهر الدم ، كالليطة<sup>(١)</sup> والمروة<sup>(٢)</sup> والأصل في ذلك ما روى عن عدي بن حاتم رضى الله عنه أن قال : قالت يا رسول الله أرأيت أحدهما أصاب عبداً وليس معه سكينة أيدي بمررة أو بشقة العصا ، فقال ﷺ : أنهر الدم بما شئت واذكر اسم الله تعالى ، — وروى أن جارية لكعب بن مالك رضى الله عنه ذبحت شاة بمروة فسأل كعب رسول الله ﷺ فأمر بأكملها ، والجواز فيما ذكر لوجود معنى الخد في المروة والليطة . كذلك يجوز الذبح بالظفر المزروع والسن المزروع . إلا أنه مكروه والكراهة لاستعمال حرم لآدى وأنه حرام . وروى عن محمد أن المذبح بهما قائمين ميتة ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « كل ما أنهر الدم وأفرى الأوداج ما خلا السن والظفر فإنهما مدى الحيضة ، والحيضة كانوا يذبحون بهما قائمين والذبح بهما قائمين إنما يحصل بقوة الآدى وثقله فأشبهه المنذقة ، وقال الشافعي رحمه الله : « الذبح بالسن المزروع والظفر المزروع لا يحل أكله لأنه فعل غير مشروع فلا يكون ذكاة » أو ذبح بغير المزروع<sup>(٣)</sup> .

#### ذكاة الجنين :

الجنين لا يذكي بذكاة أمه ولهذا فلا يحل أكله ، فمن ذبح ذبيحة ووجد في بطنها جنينا لا يحل أكله ، وبذلك قال أبو حنيفة وزفر والحسن بن زياد . لأن الله تعالى حرم الميتة بقوله تعالى : ( حرمت عليكم الميتة ) والجنين ميتة إذ لا حياة فيه فيدخل تحت النص ، ولأن الذكاة شرط لطهارة المأكول قال تعالى : ( إلا ما ذكيت ) والمراد

(١) الليطة : مشرة العصب متى كانت لها حدة .

(٢) المروة : قطعة من اللحم الأبيض يكون لها حدة يستعمل في الذبح استعمال السكين .

(٣) راجع : الزيلعي ج ٥ ص ٢٩١ .

بالذكاة خروج الدم من المذبوح فيجب إفراده بالذكاة ليخرج الدم منه فيحل أكله بذلك ولا يحل أكله بذكاة أمه .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إذا تم خلقه حل أكله بذكاة أمه ما روى أن النبي ﷺ قال : ذكاة الجنين ذكاة أمه ، وروى أنه عليه الصلاة والسلام قيل له يا رسول الله أنا تنحر الناقة ونذبح البقرة أو الشاة في بطنها الجنين ، أنلقيه أم نأكله ؟ فقال ﷺ : كلوا إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه ، ولأنه جزء من الأم حقيقة لسكونه متصلا بها ، وكذلك فإنه جزء منها حكما حتى إنه يدخل في الأحكام الواردة على الأم كالبيع والهبة ، وإذا كان جزءا لها فيكون جرح الأم ذكاة له (١) .

#### الذكاة الاضطرارية :

هي جرح الحيوان المراد ذبحه في أى موضع كان عند تعذر ذبحه أو نحره فيقام سبب الذبح مقامه وهو الجرح عند العذر والضرورة ، كما يقام السفر مقام المشقة . والذكاة الاضطرارية إنما تكون في حالتها إذا ند (٢) الحيوان بحيث أصبح صاحبه لا يقدر عليه عند إرادة ذبحه حيث قد يقره ، يؤيد هذا ما روى أن أميراً ندا على عهد رسول الله ﷺ فرماه رجل فقتله ، فقال رسول الله ﷺ : وإن لذه الإبل أو أريد كأريد الوحش فإذا غلبكم منها شيء فاعنعوا به هكذا ، وسواء ند البعير أو البقر في الصحراء أو في المصر فذكاتها المقر وبذلك قال محمد رحمه الله .

وأما الشاة إذا نذت في الصحراء فذكاتها المقر لأنه لا يقدر عليها ، وإن نذت في المصر لم يجز عقرها لأنه يمكن أخذها فكان الذبح مقدوراً عليه فلا يجوز المقر لأنه خلف عن الذبح والقدرة على الأصل تمنع المصير إلى الخلف كما في التراب مع المساء (٣)

(١) راجع : التزيلي ج ٥ ص ٢٩٣ .

(٢) ند : يقال ند البعير إذا نقر وذهب على وجهه شارباً .

مسألة : إذا نذت البقرة في المصر لم يجز عقرها .

### شروط الذكاة (١) :

يشترط في ذكاة الحيران المراد ذبحه عدة شروط نذكرها فيما يلي :

الأول : يشترط في الذابح أن يكون عاقلاً وبنياً على هذا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل ، أما إن كان الصبي يعقل الذبح ويحذر طيئه تؤكد ذبيحته حينئذ .

الثاني : يشترط في الذابح أن يكون مسلماً أو كتابياً ، وعلى هذا فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك ، والمجوس ، والوثني ، والمرتد .

أما أهل الشرك فلقوله تعالى : ( وما أهل لغير الله ) وقوله تعالى : ( وما ذبح على التصب ) وهي الأصنام التي يعبدونها .

وأما المجوس فلقوله ﷺ : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحى لسأهم ولا آكل ذبائحهم ، ولأن ذكر اسم الله على الذبيحة من شرائط الحل ولم يوجد .  
وأما المرتد فإنه لا يقر على الدين الذي انتقل إليه فكان كالوثني الذي لا يقر على دينه ، ولو كان المرتد غلاماً مراهقاً لا تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأن رده صحبة عندهما وعند أبي يوسف تؤكل ذبيحته لأن رده غير صحبة عنده .

وتؤكل ذبيحة أهل الكتاب لقوله تعالى : ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم ) فقد بينت الآية أن ذبائحهم تحل لنا ، لأن المراد بالطعام في الآية الذبائح ، فلو لم يكن المراد ذلك لم يكن التخصيص بأهل الكتاب معنى لأن غير الذبائح من أطعمة الكفرة ما أكل ولأن مطلق اسم الطعام يقع على الذبائح كما يقع على غيرها .

الثالث : ومن الشروط التسمية حالة الذكر ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « ذبيحة المسلم حلال سمى أو لم يسم ما لم يتعمد » ، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل ذبح ونسى أن يذكر اسم الله تعالى على ما ذبح فقال رضي الله عنه : اسم الله عز وجل في قلب كل مسلم قلباً كل ، وفي رواية أخرى عنه : كما

لا ينفذ الاسم في الشرك لا يضر النسيان في الإسلام<sup>(١)</sup> .

ويشترط في التسمية ما يأتي :

( أ ) أن تكون بذكر اسم الله تعالى على المذبح لقوله تعالى : ( فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) فإذا ذكر الذابح اسم الله على الذبيحة حلت سواء قرن بالاسم الصفة بأن قال الله أكبر ، الله أعظم ، أو لم يقرن ، بأن قال : الله ، الرحمن ، لأن هذا هو المشروط بالآية وقد وجد .

( ب ) يشترط أن تكون التسمية من الذابح ، فلو سعى غيره وهو سياكت ذاكر غير ناس ، لا يحل لأن المراد من قوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) أي لم يذكر اسم الله عليه من الذابح فكانت مشروطة فيه .

( ج ) أن يكون المراد بالتسمية الذبيحة ، فإن أراد بها افتتاح العمل لا يحل .

( د ) يشترط تجريد اسم الله تعالى عن غيره حتى لو كان النبي ﷺ ، فلو قال :

بسم الله واسم الرسول لا يحل لوجود التشريك ، قال النبي ﷺ : « موضعان لا أذكر فيهما : عند العطاس وعند الذبح » — وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : جردوا التسمية عند الذبح ، ولأن المشركين كانوا يذكرون مع الله غيره فتجنب مخالفتهم بالتجريد<sup>(٢)</sup> .

وقت التسمية :

وقت التسمية في الذكاة الإختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه إلا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه ، ولا يتحقق ذكر اسم الله على الذبيحة إلا وقت الذبح ووقتها في الذكاة الإلزامية عند الرمي والإرسال لا وقت الإصابة ، أقول

( ١ ) وقال مالك رحمه الله : إنها شرط حالة الذكر والسهو حتى لا يحل متروك التسمية ناسياً عنده واستدل لذلك بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) فهذه الآية لم تفصل بين ترك التسمية ممدداً أو سهواً .

( ٢ ) راجع : بدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٥ ، ٤٦ .

النبي ﷺ لعدي بن حاتم - رضى الله عنه - حين سأله عن صيد المعراض والكلاب ، إذا رميت بالمعراض وذكرت اسم الله عليه فكل وإن أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل. (١)

### الأمور المستحبة في الذكاة (٢) :

١ - يستحب أن يكون الذبح بالنهار والاصل في ذلك ما روى أن النبي ﷺ نهى عن ذبح الأضحية ليلاً، وعن الحصاد ليلاً، والنهي هنا يدل على الكراهة التزيمية والعملة في النهي لما يأتي :

(١) أن الليل وقت أمن وسكون وراحة ، فإيصال الألم في وقت الراحة يكون مكروهاً .

(ب) أن الذابح أو الحاصد لا يأمن الخطأ بالليل وقد يؤدي الخطأ إلى قطع يده .  
(ج) أن العروق المشروط قطعها في الذبح لا تقبل في الليل فربما لا يستوفى قطعها .

٢ - يستحب في الذكاة الاختيارية أن يكون الذبح بآلة حادة من الحديد كالسكين ونحوها ويكره أن يكون الذبح بغير الحديد ، لأن السنة في ذبح الحيوان ما كان أسهل عليه وأقرب إلى راحته والاصل في ذلك ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته ، وجاء في بعض الروايات : وليشد قوائمه ، وليلقه على شقه الأيسر ، وليوجهه نحو القبلة ، وليسم الله تعالى عليه .

٣ - يستحب التذفيف في قطع الأوداج ويكره الإبطاء في ذلك لقول النبي ﷺ : وليرح ذبيحته ، والإسراع نوع راحة .

(١) راجع : بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦ .

(٢) راجع : البدائع ج ٥ ص ٦٠ .

- ٤ — يستحب أن يكون الذبيح من الحلقة ويكره من ناحية القفا .
- ٥ — يستحب قطع الأوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض لأن هذا يؤدي إلى تأخير فوت حياة المذبوح .
- ٦ — يستحب الاكتفاء بقطع الأوداج ولا يبلغ بالذبيح النخاع وهو العرق الأبيض الذي يكون في عظم الرقبة ، ولو فعل الذابح ذلك كره لما فيه من زيادة الإيلام من غير حاجة إليها ، يؤيد هذا ما جاء في الحديث : « ألا لا تنخعوا الذبيحة ، والنخع الذبيح بشدة حتى يملغ النخاع »
- ٧ — يستحب أن يكون الذابح مستقبل القبلة والذبيحة موجهة إلى القبلة لما أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا إذا ذبحوا استقبلوا القبلة ، ولأن المشركين كانوا يستقبلون بذابحهم إلى الأوثان ، فاستحب مخالفتهم في ذلك ويكون هذا باستقبال القبلة التي هي جهة الرغبة إلى الله تعالى .

#### الأمور المكروهة (١) :

- ١ — يكره للإنسان أن يقول أثناء الذبيح اللهم تقبل من فلان ، وإذا أراد أن يدعو بالتقبل فإتاما يكون ذلك قبل الاشتغال بالذبيح أو بعده ، لا أثناءه ، لما روى عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال : جردوا التسمية عند الذبيح .
- إلا أنه إذا دعا بالتقبل أثناء الذبيح لا نحرّم الذبيحة ، لأنه لم يذكر اسم غير الله على سبيل الإشراف ، لكنه يكره لتركه التجريد من حيث الصورة .
- ٢ — يكره للذابح أن يبدأ بسلخ الذبيحة قبل أن تبرد ، أو ينخعها قبل أن تبرد لأن في ذلك زيادة إيلام لا حاجة إليها ، فإن فعل ذلك فلا بأس بأكلها متى كانت مستجمعة لشرايط الذبيح .
- ٣ — يكره جر الذبيحة برجلها إلى المذبوح لأن هذا يعتبر زيادة ألم من غير حاجة إليها في الذكاة لما روى عن عمر - رضي الله عنه - أنه رأى رجلا يسوق

---

(١) راجع : البدائع ج ٥ ص ٦٠ ، ٦١ .



شاة له ليذبهما سوقا عنيفا فضربه بالدرة<sup>(١)</sup> ثم قاله : سقها إلى الموت سوقا جميلا .

٤ - يكره للذابح أن يضيغ الذبيحة ويحد الشفرة بين يديها لما روى أن رسول الله ﷺ رأى رجلا أضجع شاة وهو يحد الشفرة، وهي تلاحظه فقال ﷺ : « أوددت أن تيممها موتات ، ألا حدثت الشفرة قبل أن تضجها ، وروى عن عمر رضي الله عنه - أنه رأى رجلا وقد أضجع شاة ووضع رجله على صفحة وجهها وهو يحد الشفرة فضربه بالدرة فهرب الرجل وشردت الشاة ، لأن البهيمة تعرف الآلة الجارحة ، كما تعرف المهالك ، فإذا أحد الشفرة حالة الإضجاع ازداد ألمها فينبغي التحرز عن ذلك .

وهذا كله لا يحرم الذبيحة ، لأن النهي عنه ليس بقصد التحريم ، بل لما يباحق الحيوان من زيادة ألم لا حاجة إليه ، لذا فلا يوجب الفساد كالذبح بسكين مغصب .

#### بيان المأكول وغير المأكول من الحيوانات :

الحيوان في الأصل ثوران : نوع يعيش في البحر ، ونوع يعيش في البر .

#### النوع الأول - حيوان البحر (٢) :

الحيوانات التي تعيش في البحر أنواع مختلفة مثال ذلك السمك ، والحية والسرطان والضفدع ونحوها ، ولا يحل أكل شيء من هذه الأنواع إلا السمك خاصة بجميع أنواعه بشرط ألا يكون طافيا على وجه الماء لأن الطافي لا يحل أكله والحجة في تحريم هذه الأنواع قول الله تبارك وتعالى : ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ) دلت هذه الآية على التحريم من غير تفرقة بين ما يعيش في البحر وما يعيش في البر ، وقال تعالى : ( ويحرم عليهم الخبائث ) وحيوان البحر من الخبائث المحرمة كالضفدع والسرطان والحية ونحوها ، يؤيد هذا ما روى أن النبي ﷺ سئل عن الضفدع فقال : « خبيثة من الخبائث » .

(١) الدرة : بكسر الدال السوط .

(٢) راجع : البدائع ج ٥ ص ٣٥ ، ٣٦ .

كما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه سئل عن ضفدع يحمل شحمه في الدواء  
فنهى عن قتل الضفادع ، والنهى عن قتلها يدل على تحريم أكلها ، ولو كان يجوز  
أكلها لبين النبي ﷺ ذلك .

وقال ابن أبي ليلى : يحمل أكل حيوان البحر كالسمك والضفدع والسرطان  
وحية الماء وكلبه وخزيره ونحو ذلك لكن بالذكاة .

وقال الشافعي - رحمه الله : يحمل أكل جميع أنواع حيوان البحر من غير  
ذكاة وأخذه ذكائه ، كما يحمل أكل السمك الطافي ، واستدل لذلك بقول النبي ﷺ  
في البحر : . هو الطيور ماؤه الحل ميتته ، فقد وصف ميتة البحر بالحل من غير  
فصل بين السمك وغيره فدل ذلك على جواز أكل حيوان البحر .

#### النوع الثاني - حيوان البر :

وحَيوان البر أنواع ثلاثة : ما ليس له دم أصلا ، وما ليس له دم سائل ،  
وما له دم سائل .

( النوع الأول ) - وهو ما ليس له دم أصلا كالجراد والذباب والذبور  
والعنكبوت والتمنساء ونحوها هذا النوع لا يحمل أكله لأنه من الخبائث ، والطباع  
تستقبره ، قال تعالى : ( وحرم عليهم الخبائث ) وهذه الأنواع من الخبائث  
فلا يحمل أكلها ، إلا أنه يستثنى من هذه الأنواع الجراد لأنه خص بقوله ﷺ  
« أحلت لنا ميتتان » وسئل الإمام علي - رضي الله عنه - عن الجراد يأخذه الرجل  
وفيه الميت ، فقال : ( كله كله ) ولا ذكاة له .

( النوع الثاني ) - وهو ما ليس له دم سائل كالحية والوزغ ، وكذلك جميع  
الحشرات وهوام الأرض كالعأرة والقنفذ والضب ولا خلاف في حرمة هذه  
الاشياء ما عدا الضب فإنه يحمل أكله عند الشافعي - رحمه الله - واستدل لذلك  
بما روى عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال : أكلت على مائدة رسول  
الله ﷺ لحم ضب (١) .

(١) الضب : دابة تشبه الجرذون وهي أنواع منها ما هو كبير الحجم ومنها ما هو صغير  
الحجم كالغتر وهو أعظمها .

( النوع الثالث ) - - اله دم سائل وهو نوعان : مستأنس ومستوحش .

الاول - المستأنس من الحيوان كالإبل والبقر والغنم يحل أكل هذا النوع بالإجماع لقوله تعالى : ( والآنعام خلقها لكم فيها دفع ومنافع ومنها تأكلون ) وأما البغال والحمر فلا يحل أكلها لقوله تعالى : ( والخييل والبغال والحمر لتركبوها وزينة ) دلت هذه الآية على تحريم أكل لحوم البغال والحمر .

وأما لحم الخيل فيكره أكله عند أبي حنيفة - رحمه الله - واستدل لذلك بما حكى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فإنه روى أنه سئل عن لحم الخيل فقراً قول الله تبارك وتعالى : ( والخييل والبغال والحمر لتركبوها وزينة ) ثم قال : لم يقل جل شأنه لتأكلوها - فيكره أكلها .

كما استدل بما روى عن خالد بن الوليد - رضي الله عنه - أنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمر .

وقال الصحبان : يحل أكل لحم الخيل وهذا قال الشافعي ، واستدلوا لذلك بما روى عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال : أكلنا لحم فرس على عهد رسول الله ﷺ كما روى عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في الخيل ، فدل هذا على جواز أكل لحم الخيل .

وأما المتوحش من هذه الأنواع كالأظباء وبقر الوحش وحمر الوحش والإبل الوحش فأكلها حلال بإجماع المسلمين لقوله تعالى : ( كلوا من طيبات ما رزقناكم ) ولحوم هذه الأنواع من الطيبات لذا كان أكلها حلالاً ، يؤيد هذا ما روى أن رجلاً من قهر جاء إلى النبي ﷺ ومع الرجل حمار وحش أعقره ، فقال : هذه زميتي يا رسول الله وهي لك فقبله النبي ﷺ وأمر سيدنا أبا بكر - رضي الله عنه - بقسمه بين الرجلين ، فدل هذا على جواز أكل لحم حمار الوحش . كما يدل على إباحة لحم الظبي والبقر الوحش والإبل الوحش من باب أولى .

وأما المستأنس من السباع كالسكب فلا يحل أكله وكذلك المتوحش منها المسمى بسباع الوحش - - السباع : جمع سبع وهو كل محتطف منتهب جارح قاتل

عادة كالأسد والثور والذئب والفهد والثعلب وغيرهم ، وكذلك كل ذى مخلب من الطائر الذى يستعمل مخلبه فى اختطاف الطير والحيثف وغيرها - كالصقر والنسر والحدأة يؤيد هذا ما روى عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير .

وروى عن الزهري - رضى الله عنه - أنه قال : قال رسول الله ﷺ : د كل ذى ناب من السباع حرام .

أما الأرنب فيحل أكله لما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : دكنا عند رسول الله ﷺ فأهدى له أغراباً أرنبية مشوية فقال لأصحابه كلوا .

وما لا مخلب له من الطير كالبداج والبط والمتوحش كالحمام والمصافير والغراب الذى يأكل الحب ونحوها حلال (١) .

وإذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر جلده وطمه لأن الذكاة تؤثر فى إزالة الرطوبات وتخرج الدماء السائلة النجسة ، وقال كثير من المشايخ : يطهر جلده لا لحمه وهو الأصح ، إلا الآدمى والخنزير فإن الذكاة لا تعمل فيهما أما الآدمى فلكرامته وحرمة ، وأما الخنزير فلنجاسته وإماتته (٢) .

#### ما يكره من الحيوانات (٣) :

يكره من الحيوانات أكل لحوم الإبل الجلالة وهى التى أغلب أكلها النجاسة لما روى أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الإبل الجلالة ولأنه إذا كان الغالب من أكلها النجاسات يتغير لحمها ويبتن فيكره أكله كالطعام المبتن .

وروى عن عمر فى الناقة الجلالة والعاءة والبقرة الجلالة ، أنها تكون جلالة

(١) راجع : البدائع ج ٥ ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) راجع الرطبي ج ٥ ص ٢٩٦ .

(٣) راجع البدائع ج ٥ ص ٣٩ ، ٤٠ .

متى تغيرت ووجد منها ريح منقنة ، حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ، هذا إذا كانت لا تحال ، فإن خلطت فليست بجمالة فلا تسكره .

ولا يكره أكل الدجاج الحلي وإن كان يتناول النجاسة لأنه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخلطها بغيرها كالحب ونحوه لأنه يأكل هذا وذاك .

والأفضل أن تحبس الدجاج حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة لما روى أن رسول الله ﷺ كان يحبس الدجاج ثلاثة أيام ثم يأكل وذلك على طريق التنزه لأن ما في بطنها من النجاسة يزول في هذه المدة .



## الفصل الخامس

### فى الأشربة

تعريفها لغة : الأشربة اسم لكل ما يشرب من المائعات سواء كان حلالاً أو حراماً .

وشرعاً : لاسم لما حرم شربه وكان مسكراً .

أنواع الأشربة المحرمة :

النوع الأول (١) :

الخمر : وهى اسم للنبيء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد لأن معنى الإسكار لا يتكامل إلا بقذف الزبد ، فلا يصير خمرأ بدونه ، وبهذا قال الإمام أبو حنيفة .

وقال الصحابيان : الخمر اسم للنبيء من ماء العنب إذا غلى واشتد فقط لأن اللذة المعطية والقوة المسكرة تحصل به من غير قذف ، إذ هو المؤثر فى إيقاع العداوة والصد عن الصلاة ، وأما القذف بالزبد فهو وصف لا تأثير له فى إحداث السكر .

بيان الأحكام المتعلقة بالخمر :

١ - محرم شرب قليلها وكثيرها لأنها محرمة لعينها ، عملاً بقوله تعالى :  
( إنما الخمر والميسر ، والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه )  
وصف الله تعالى الخمر فى هذه الآية بكونها رجساً ، فدل هذا على كونها محرمة فى نفسها ، كما روى أن النبي ﷺ قال : « حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها والسكر »

من كل شراب . إلا أنه يرخص في شرب الخمر عند الضرورة ، لقوله تعالى :  
( فمن اضطر غير باغ ولا عاد ) لأن الضرورة ترفع التحريم ، والضرورة تشمل  
العطش المؤدى إلى الهلاك ، أو غص اللقمة ولم يجد ما يسيغها سوى الخمر . فله أن  
يشرب منها ما يأمّن معه من الموت ، ثم يكف عن ذلك . كما تشمل الضرورة  
الإكراه على شرب الخمر ، وعلى هذا يباح للإنسان أن يشرب بقدر ما تندفع  
به الضرورة لقوله تعالى : ( غير باغ ولا عاد ) والباغى من شرب فوق الحاجة ،  
والعادى من شرب الخمر مع وجود غيرها (١) .

٢ - يكفر مستحل الخمر لأن حرمتها تثبت بالله ليل القطعى فمن استحلها فقد  
أنكر الدليل .

٣ - يحد شارب الخمر سواء شرب قليلاً أو كثيراً لإجماع الصحابة رضوان  
الله عليهم على ذلك ، وحدّه مقدر بشانين جلدة بالنسبة للحد قياساً على حد  
القذف .

ولو شرب الإنسان خمرًا ممزوجاً بالماء فإن كانت الغلبة للخمر يجب الحد ،  
وإن كانت الغلبة للماء حتى زال طعم الخمر وريحها لا يجب الحد لوزال الاسم  
والمعنى ، إلا أنه يحرم شرب الماء الممزوج بالخمر لما فيه من أجزاء الخمر ،  
وكذلك يحرم شرب الخمر المطبوخ لأن الطبخ لا يحمل حراماً ولو شربها بعد  
الطبخ يجب عليه الحد لبقاء الاسم والمعنى بعد الطبخ .

٤ - يحرم على المسلم تملسها وتمسكها بسائر أسباب الملك من البيع والشراء  
وغير ذلك ، لأن كل ذلك انتفاع بالخمر ، ولا يحمل للسلم الانتفاع بها لقول النبي  
ﷺ : « إن الذى حرم شربها حرم بيعها » .

٥ - سقوط تقويمها في حق المسلم ، ولهذا لا يضمن متلفها متى كانه لمسلم ،

---

(١) ولا يجوز الانتفاع بها للدواء وغيرها لأن الله تعالى لم يجعل شفاهاً فيها حرم  
علينا ويحرم على الرجل أن يسقى الصنبر الخمر . فاذا سقاها فالإثم عليه دون الصنبر لأن  
خطاب التحريم يتناولها



لأنها ليست متقومة في حقه ، وإتلاف غير المتقوم لا يوجب الضمان ، بخلاف ما إذا كانت لذى حيثئذ يضمن ، وقال الشافعى لا يضمن .

٦ — الحمر نجسة نجاسة مغالطة لأن الله تعالى سماها بذلك وعلى هذا فلو أصاب ثوبا أكثر من قدر درهم يمنع جواز الصلاة فيه .

٧ — إذا تخللت الحمر بنفسها حيثئذ يحل شرب الخل بلا خلاف لقول النبي ﷺ : « نعم الأدام النخل » وإنما يعرف التخليل بالتغيير من المرارة إلى الحلوصة بحيث لا يبقى فيها مرارة أصلا عند أبي حنيفة ، فلو بقي فيها بعض المرارة لا يحل .

وقال صاحبان : تصير خلا بظهور قليل الحلوصة فيها، هذا إذا تخللت بنفسها أما إذا خللها صاحبها بعلاج من خل أو ملح أو غيرهما فالتخليل جائز لما روى أن النبي ﷺ قال : « أما أهاب دبغ فقد طهر كالتحسر إذا تخلل فيحل » فحقق النبي ﷺ التخليل وأثبت حل الخل شرعا ، ولأن التخليل سبب لحصول الخل فيكون مباحا استدلالا بما إذا أمسكها حتى تخلت .

وقال الشافعى رحمه الله : لا يجوز التخليل ولا يحل الخل لما روى أنه بعد تحريم الحمر كانت عند أبي طلحة الأنصاري رحمه الله خمر لا يتم فجاء إلى رسول الله ﷺ وقال : ما صنعت بها يا رسول الله ؟ فقال ﷺ : « أرقها » فقال أبو طلحة أفلا أخللها ؟ قال ﷺ : « لا نص على النهى عن التخليل » وحققة النهى للتحريم ولأن في الاشتغال بالتخليل احتمال الوقوع في الفساد ، وهذا لا يجوز بخلاف ما إذا تخللت بنفسها .

#### النوع الثاني :

السكر - بفتح السين والسكاف - مشتق من سكرات الريح إذا سكنت وهو اسم للنبيء من ماء الرطب (١) ويحرم إذا اشتد وقذف بالزبد ، أما إذا لم يقذف

(١) الرطب : تمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يصير تمراً ، والرطب نوعان : أحدهما لا يصير تمراً وإذا تأخر أكله تسارع إليه الفساد ، والثاني يصير عجوة وتمرأ .

بالزبد فمسيو حلال عند أبي حنيفة ، وعند صاحبين حرام ، وبذلك قال  
الائمة الثلاثة .

وقال شريك بن عبد الله هو مباح لقوله تعالى : ( تتخذون منه سكرا ورزقا  
حسنا ) وقد امتن علينا به والامتنان لا يتحقق بالمحرم .

أجيب عن هذا القول : بأن المراد من الآية التويخ وعلى هذا يكون المعنى  
تتخذون منه سكرا وتدعونه رزقا حسنا . وبهذا يبطل الاستدلال بالآية فلا تصح  
دليله (١) .

ويحرم شرب قليله وكثيره لما روى أن النبي ﷺ قال : « الحمر من هاتين  
الشجرتين ، وأشار ﷺ إلى النخلة والكرمة ، وسئل عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه عن التداوى بالسكر فقال : إن الله تبارك وتعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم  
عليكم (٢) »

#### النوع الثالث :

الطلاء : هو اسم للمطبوخ من ماء العنب إذا ذنب أقل من ثلثيه وصار  
مسكرا ، وقيل : هو المثلث وهو المطبوخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي  
معتقا وصار مسكرا ، وقد صوب الزيلعي هذا القول . ويدخل تحته الباذق والمنصف .

الباذق : هو ما طبخ أدنى طبخة من ماء العنب .

والمنصف : ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي النصف .

ما يتعلق بهذا النوع من أحكام :

والمثلث لا خلاف في أنه ما دام حلوا لا يسكر به شربه ، « أما المعتق  
المسكر فيحل شربه للتداوى واستمرار الطعام والتقوى على الطاعة عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف ، إلا أنه لا يعمل شربه للهو والطرب بالإجماع .

(١) راجع الزيلعي ج ٦ ص ٤٥ .

(٢) راجع : الدائع ج ٥ ص ١١٤ .

وقال محمد والشافعي رحمهما الله . لا يحمل شربه مطلقاً لما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » . كما روى أيضاً : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر من عصير العنب إنما يسمى خمرًا لكونه مخمرًا للقل ، ومعنى المخمرة يوجد في سائر الأشرية المسكرة .

وأما الباذق والنصف فيحرم قليله وكثيره والله ليل على ذلك ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى عمار بن ياسر رضي الله عنه أني أوتيته بشراب من الشام طبع حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه يبق حلاله ويذهب حرامه ويخرج جنونه وجه الدلالة في هذا أن الوائد على الثلث حرام حيث أشار إلى أنه ما لم يذهب ثلثاه فالقوة المسكرة فيه قائمة ، وكان ذلك يحظر من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ولم ينقل عنهم خلافه فكان إجماعاً منهم .

ولا يحد شاربه فإلم يسكر ، وإذا سكر حد ، ولا يكفر مستحله ، ويجوز بيعه وإن كان لا يحمل شربه وبذلك قال أبو حنيفة ، وعند الصاحبين لا يحمل شربه ولا يجوز بيعه (١) .

#### النوع الرابع :

نقيع الزبيب : وهو النبيء من ماء الزبيب إذا بقي في الماء بدون طبع حتى غلى واشتد وقنف بالزبد ، وشرط حرمة أن يقذف بالزبد بعد الغليان ونهائى على هذا يحرم شرب قليله وكثيره ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن نقيع الزبيب قال : الحمر أحييتها ، فقد أشار إلى علة الحرمة وهي أن إنقاع الزبيب في الماء إحياء للخمر ، لأن الزبيب إذا نقع في الماء يعود عنها فكان نقيعه كمصير العنب ولأن هذا لا يتخذ إلا للسكر فيحرم شرب قليله وكثيره إلا أنه لا يكفر مستحله ولكن يضل لأن حرمة دون حرمة الخمر ، ويجوز بيعه عند أبي حنيفة مع السكرانة لأن البيع مبادلة شيء مرغوب فيه بشيء مرغوب فيه وقد وجد منها لأن

(١) راجع البدائع ج ٥ ص ١١٥ .

الاشربة مرغوب فيها والمال اسم لشيء مرغوب فيه ، إلا أنه الجهر مع كونها مرغوبا فيها لئلا لا يجوز بيعها بالنص فيقتصر على مورد النص ، وعلى هذا فإذا أتلفه إنسان ضمن عند أن حنيفة وعندهما لا يضمن إذ لا يجوز بيعه أصلا لأن محل البيع هو المال ، والمال اسم لما يباح الاتقاع به حقيقة وشرطا ولم يوجد هنا فلا يكون مالا وعلى هذا فلا يجوز بيعه كالجهر (١) .

## الاشربة المباحة

### النوع الأول (١) :

نفذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخه إلى أن ينضج ، لما روى عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال : « لا تتخذوا الزهور والطب جميعا ، ولا تقيظوا الرطب والزبيب جميعا ، لكن انقبذوا كل واحد منهما على حدته » . رواه مسلم وأحمد ، هذا الحديث يدل بالنص على أن الشراب المتخذ من التمر والزبيب بانفراده مباح ما لم يسكر إذا شربه من غير لهو ولا طرب ، يؤيد هذا ما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن التمر والزبيب أن يخلطوا بينهما في الاتقياذ إلى أن قال : « من شربه منكم فليشربه زيبيا فردا أو تمرا فردا » . رواه مسلم والنسائي وهذا بالنسبة للطبخ ، بخلاف غير المطبوخ فإنه حرام بإجماع الصحابة .

### النوع الثاني (٢) :

نفذ الخليطين : وهو أن يجمع بين التمر والزبيب في الماء ويشرب ذلك وهو مباح لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنا نتخذ لرسول الله ﷺ في شقاء القبضة من التمر والقبضة من الزبيب ، ثم نصب عليه الماء ، فننبد غدوة فيشربه عسية ، وننبد عسية فيشربه غدوة » . رواه ابن ماجه .

(١) راجع الزيلعي ج ٦ ص ٤٥ والبدائع ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ .

(٢) راجع الزيلعي ج ٦ ص ٤٦ ومسألة الجبر الرائق ج ٨ ص ٢٤٨ .

(٣) راجع الزيلعي ج ٦ ص ٤٦ .

وروى عن ابن زياد رضى الله عنه قال : سقاني ابن عمر شربة ما كدت أعتدى إلى أهل قنودت إليه من اللذ فأخبرته بذلك فقال : ما ذودناك على عجرة وزبيب . وهذا نوع من الخيطين كان مطبوخا . وقول ابن زياد ما كدت أعتدى إلى أهل المقصود منه المبالغة في التأخير وليس المراد منه حقيقة السكر لا سيما وأن ابن عمر رضى الله عنه كان من الصحابة المعروفين بالزهد والفقه فلا يظن به أنه يسقى غيره مالا يشربه .

### الفرع الثالث :

نبيذ العسل والتين والبر والتمر حلال سواء طبخ أو لم يطبخ إذا شرب من غير قصد الهمو والطرب ولم يسكر ، لقول النبي ﷺ : « الحمر من هاتين الشجرتين » وأشار إلى النخلة والكرمة ، والنبي الوارد في الحمر يقتصر على مورد النص ، والنص يخص التحريم بما يتخذ من هاتين الشجرتين ، والمراد بذلك بيان الحكم لا الحقيقة ، وقابل الشراب من هذه الأنواع لا يذهب إلى كثيره لذا فهو مباح .

والقائل بإباحة هذه الأنواع أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله ، لأن الشدة التي هي دليل الحرمة لا توجد في هذه الأشربة ، لذا فقد أبيع شربها ، ولا يجب الحد على شاربها وإن سكر منها ، لأن سكره حيث قد حصل بمباح ، والمباح لا يوجب الحد كالسكر بقناول البنج ، وعلى هذا فلا يقع طلاق السكران إذا سكر بشراب من هذه الأشربة لأنه يكون بمنزلة التائم وذهب المقل بالبنج . وقال محمد رحمه الله : يحرم شرب هذه الأصواع بناء على أصله وهو أن ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وبذلك قال مالك والشافعي رحمهما الله ، عملا بقول النبي ﷺ : « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » ولما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : سئل النبي ﷺ عن البتع ، هو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » رواه البخاري ومسلم وأحمد .

وعن ابن موسى قال : قلت يا رسول الله إفتشني برأين كسبا فتصحبهما إلى

البتع وهو من العسل ينبذ حتى يعتد ، والمزور وهو من الدرة والهمير ينبذ حتى يعتد فقال صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » .

وهذا الاختلاف المذكور إنما هو فيما إذا كان المقصود بشرب هذه الأنواع التقوى واستبراء الطعام وغير ذلك من الأشياء المباحة ، أما إذا كان المقصود بشرب نوع من هذه الأنواع التلوي والطرب فهو حرام بالإجماع .

والفتوى على قول محمد حتى يحد من سكر من الأشربة المتخذة من الحبوب والعسل والتين ونحو ذلك لأن الفساق يهتمون على هذه الأشربة ويقصدون المنكر واللهو بشربها<sup>(١)</sup>

## الفصل السادس

### في الحظر والإباحة

المراد بالحظر هنا : المنع - أى الأمور التى منعها الشارع - والمراد بالإباحة الإطلاق أى الأمور التى أباحها الشارع . وسنذكر فيما يلى هذه الأمور :

### النظر واللمس

أولاً - بيان ما يحل ويحرم من الزوجة :

يحل للرجل النظر إلى زوجته ، ومستها من رأسها إلى قدمها ، لأنه يحل له وطؤها لقوله تعالى : ( والذين هم لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ) . وهذا فوق النظر والمس لذا فإنه يحل للمس والنظر من باب أولى . .

فإذا كانت الزوجة حائضاً فلا يحل للرجل أن يطأها حالة الحيض لقوله تعالى : ( يسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن ) .

لكن يباح للزوج أن يستمتع بزوجه حالة الحيض متى اجتنبت شعار الدم وبذلك قال محمد - رحمه الله - واستدل لذلك بقوله تعالى : ( قل هو أذى ) فقد بين الله سبحانه وعلمنا أن الحيض أذى فتختص الحرمة بموضع الأذى ، وروى عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - أنها سألت عما يحل للرجل من امرأته الحائض فقالت : يتقى شعار الدم وله ما سوى ذلك .

وقال الشيخان : يحل للرجل أن يستمتع بزوجه الحائض إلا أنه يجنب

ما تمت السرة إلى الركبة ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لما تمت السرة وما فرقها ، وكذلك الحكم بالنسبة للزوجة فإنه يحل لها النظر إلى زوجها ومعه من فوقه إلى قدمه لأنه حل لها أكثر من ذلك وهو التمكين من الوطء فهذا أولى .

الامة : وحكم الامة كحكم الزوجة من حيث النظر واللمس فيجوز لسيدما أن ينظر إلى سائر بدنها وكذلك اللمس من رأسها إلى قدمها لقوله تعالى : (وأما ملكك أيما نكح) إلا أنه لا يحل له أن يقربها إلا بعد الاستبراء ، لقول النبي ﷺ في بنيها أو طاهر : « ألا لاوطأ الحبالى حتى يضمن ولا الحبالى حتى يستبرأ » بحضنة لأن في الجماع خوف اختلاط المياه ، ، وقد قال ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين مائه زرع غيره » .

#### حكم النظر واللمس لذوات الرحم المحرم :

المراد بالرحم المحرم ، هو الرحم المحرم للنكاح كالأم والبنت والعمة والخالة . يحل للرجل أن ينظر من ذوات محارمه إلى الرأس والشعر والأذن والصدر والمعدة واليدى والساق والقدم عملاً بقوله تعالى : ( ولا يدين زينةن إلا لبعواتن أو آبائهن ) فقد نهى جل شأنه عن إبداء الزينة واستثنى من ذلك الزوج والاب والإستثناء من الخطر لإباحة ، والمراد من الزينة هنا مواضعها لا نفس الزينة .

وذلك لأن المخالطة بين المحارم للزيارة وغيرها ثابتة عادة ، فلا يمكن مبيحة مواضع الزينة عن الكشف إلا بخرج والخرج مرفوع شرعاً .

ويحرم على الرجل النظر إلى بطن وظاهر ذوات الرحم المحرم وكذلك ما بين السرة والركبة لعموم قوله تعالى : ( قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم ) - هنا إذا كانت هذه الأعضاء مكشوفة أما إذا كانت مستورة بالثياب واحتاج ذو الرحم المحرم إلى إزائها أو إزائها فلا بأس من لمس هذه الأعضاء ، لأن من ذوات الرحم المحرم لا يورث الشهوة عادة خصوصاً من وراء الثوب .



وكل ما يدخل للرجل من ذوات الرحم المحرم من النظر والمس يحل أيضاً  
للرأة من ذى رحم محرم منها وكل ما يحرم عليه يحرم عليها .

#### الخلوة بذى الرحم المحرم :

ولا بأس بالخلوة بذى الرحم المحرم لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يغفلون  
رجل بامرأة ليس بينهما سبيل فإن ثالثهما الشيطان » - والمراد إذا لم تكن محرماً  
لأن المحرم بسبيل منها ، فإذا خاف عليها أو على نفسه الشهوة حيثئذ لا يخلو بها .

ولا بأس بالمتسافرة بين لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تسافر المرأة فوق  
ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعه زوجها أو ذو رحم محرم منها » .

#### النظر إلى الأجنبية الحرة :

« لا يدخل للرجل أن ينظر من الأجنبية الحرة إلا إلى وجهها وكفيها وإنما أيسح  
النظر إلى الوجه والكفين لأن المرأة تحتاج إلى كشفها عند البيع والشراء والأخذ  
والمطاء وذلك للضرورة لهذا فإنه يجوز للرجل إذا أراد أن يتزوج أن ينظر إلى  
وجه الأجنبية وكفيها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم للخيرة بن شعبة حينما أراد  
أن يتزوج : « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » فقد بين النبي صلى الله عليه  
وسلم أن النظر وسيلة إلى اللفة والمواقة .

إلا أنه لا يحل للأجنبي أن يمس الأجنبية ، لأن النظر أيسح للضرورة ولا  
ضرورة إلى المس لأن المس يبعث الشهوة ويحركها هذا إذا كانا شابين ، أما إذا  
كانا شيخين كبيرين فلا بأس بالمصافحة لانعدام الشهوة بالنسبة لهما ، يؤيد هذا  
ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصافح المعجائر .

#### نظر الأجنبي إلى الأجنبية بقصد العلاج :

إذا تضرع علاج المرأة عن طريق امرأة مثلها حيثئذ يجوز للطبيب أن ينظر  
إلى موضع المرض من المرأة لتقرير العلاج اللازم لها ، لأن هذه ضرورة فيرخص  
للطبيب بالنظر إحياء لحقوق الناس ودفعاً لحاجتهم وينبغي للطبيب أن يستر كل

عضو منها سوى موضع المرض ويغض بصره عن غير ذلك الموضع بالقدر المستطاع  
لأن الحرمات الشرعية يسقط اعتبارها عند الضرورة .

### نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي :

يحرم على المرأة أن تنظر من الأجنبي ما بين السرة والركبة ، ولا بأس أن  
تنظر منه ما سوى ذلك إذا أمنت على نفسها .

### الرحم بلا محرم :

المراد بالرحم بلا محرم هو الرحم الذي لا يحرم النكاح ، كبنات العم والعمة  
وبنت الخال والخالة .

وحكم هذا النوع بالنسبة للرجل كحكم الأجنبية الحرة لعدم الأمر في قوله  
تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ) والنهي عن إبداء الزينة إلا  
للزواج والآباء .

### نظر الرجل إلى الرجل :

لا يحل للرجل أن ينظر من الرجل ما بين السرة إلى الركبة وما سوى ذلك  
من اللبس فيحل الرجل أن ينظره وعند الضرورة يحل للرجل أن ينظر من الرجل  
ما بين السرة إلى الركبة إذا كان بقصد العلاج والمداواة .

وأما المس فلا خلاف في أن المصافحة حلال لقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
« تصالحوا تحابوا » ، وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا لقي المؤمن أخاه  
فصاحبه تناثرت ذنوبه » . ولأن الناس يتصالحون في سائر الأعمار في اليهود  
والمواثيق فكانت سنة متوارثة واختلفت في القبلة والممانعة ، فقال أبو حنيفة ومحمد  
رحمهما الله - يكره للرجل أن يقبل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه أو يماثقه .  
واستدلوا لذلك بما روى أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ف قيل : « أيقبل  
بعضنا بعضاً ؟ فقال : لا . ف قيل أيمانق بعضنا بعضاً ؟ فقال عليه الصلاة والسلام :  
لا ، ف قيل : أيسافح بعضنا بعضاً ؟ فقال عليه الصلاة والسلام نعم » . وذكر الشيخ

أبو منصور - رحمه الله - أن الممانعة إنما تكره إذا كانت شبهة بما وضعت الشهوة فأما إذا قصد بها المبرة والإكرام فلا تكره ، وكذلك التقبيل الوضوح لقضاء الشهوة هو المحرم فإذا قصد به غير ذلك أبيض . وعلى هذا يعمل الحديث الذي استدلل به أبو يوسف .

وروى عن أبي يوسف - رحمه الله - أنه لا بأس بذلك واستدل بما روى أنه لما قدم جعفر بن أبي طالب - رضى الله عنه - من الحبشة فأنقذ الرسول صلى الله عليه وسلم . وقبل بين عيني ، وأذن درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الحل . وكذلك روى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا رجعوا من أسفارهم كان يقبل بعضهم بعضا ويمتنق بعضهم بعضا .

#### ما يحل للمرأة من المرأة وما يحرم :

يحل للمرأة أن تنظر من المرأة إلى سائر بدنها ما عدا ما بين السرة إلى الركبة ، إلا أنه يباح لها النظر إلى هذا الموضع عند الضرورة ، كما في حالة الولادة إذا كانت ستباشر عملية الولادة وكذلك يجوز لها النظر إلى موضع العورة لمعرفة البكارة وذلك في امرأة النزين والجارية المتهترة على شرط البكارة وذلك في حالة ما إذا اختصما كذلك يجوز للمرأة أن تنظر من المرأة ما لا يحل في حالة العلاج والمداواة لأن هذه ضرورة فتقدر بقدرها . ولأن الحرمات الشرعية يسقط اعتبارها عند الضرورة .

#### العزل :

للرجل أن يعزل عن أمته بغير إذنها لقول النبي صلى الله عليه وسلم تلوى أمة : د عزل عنها إن شئت ، (١) . وأما الوجة الحرة فلا يجوز للرجل أن يعزل عنها إلا بإذنها لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن العزل عن الحرة (٢) إلا بإذنها

(١) ولو كانت تحت أمة فبغير إذنها العزل إلا بإذنها عند صاحبين وعند أبي حنيفة - رحمه الله - الإذن إلى مولاه .

(٢) وجاء في حاشية الشلي على التلوي ج ٦ ص ٢١ ذكر في بعض المواضع أنه يعزل عن زوجته بغير إذنها خوفاً من الولد الموء في هذا الزمان ذكره الولوالجي في آخر الكرامية .

لأن الحرية لما حق في الرطه حتى كان لها المطالبة به قضاء الشهوة ولهذا يخير في الحب (١) والعنة (٢) والعزل يحل بما ذكرنا ، ولأن لها في الولد حقاً وفي العزل فوات الولد ، ولا يجوز تفويت حق الإنسان من غير رضاه ، أما إذا رضيت بالعزل فيجوز للرجل ذلك .

## اللبس

ما يحرم على الرجل دون النساء :

١ - لا يحل للرجل أن يلبس الحرير المصنوع من الديباج والقز ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ويأخذي يديه حرير وبالأخرى ذهب فقال : هذان حرامان على ذكور أمتي حل لإناثهما . دل هذا النص على أن الحرير والذهب حرام على الرجال حلال للنساء . إلا أنه لا يكره لبس الحرير في حال الحرب عند الضاحين لضرورة دفع السلاح عنه ، ولأنه أهيب في نظر العدو فرخص الضرورة يؤيد هذا ما روى عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص فيه المحارب .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - التحريم على إطلاقه في الحرب وغيرهما لعدم التفصيل ويمكن دفع الضرورة في الحرب بلبس ثوب من حرير وسداه غير حرير فلا ضرورة إقن إلى الحرير الخالص .

ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير في الحرمة ما دام ذكراً لأن النبي ﷺ أحار الحكم على الذكور ، إلا أن اللابس إذا كان صغيراً فالإثم على من ألبسه لا على الصغير لأنه ليس من أهل التحريم .

أما تحريم التوسد (٣) به والجلوس والنوم عليه فغير مكروه عند أبي حنيفة - رحمه الله - واستبدل لذلك بما روى أنه كان على بساط عبد الله بن عباس

(١) اللبس : قطع الذكر .

(٢) العنين : هو الذي لا يقدر على الجماع لئنة خلقية أو لئنة نفسية .

(٣) التوسد : كل ما يتوسد به من قماش وغيره - والوسادة : الخدة .

— رضى الله عنهما — مرفقة من حرير ، وروى أن ألسا — رضى الله عنه — حشم وليمة لخمار على وسادة حرير عليها طيور فدل ذلك على رخصة الجلوس على الحرير وعلى الوسادة وبهذا يقين لنا أن المراد من الحديث تحريم اللبس لأن فعل الصحابي مبيناً لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا مخالفاً له .

وتال محمد وأبو يوسف : يكره ذلك لإطلاق التحريم من غير فصل بين اللبس وغيره ، ولأن معنى التزين والتتعم كالمحصل باللبس يحصل أيضاً بالتوسد والجلوس والنوم .

٢ — لا يحل للرجل التختم بالذهب لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الحرير والذهب في الحرمة ، روى عن النعمان بن بهير أنه قال : اتخذت ثياباً من ذهب قد دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مالك ، اتخذت على أهل الجنة قبل أن تدخلها ، فرميت ذلك . . . الحديث والأصل في ذلك أن استعمال الذهب للتزين مكروه في حق الرجل دون المرأة . إلا أنه يجوز للرجل التختم بالفضة لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في ذلك دون الذهب .

وأما شد الإتيان بالذهب فمكروه عند أبي حنيفة ، وعند محمد يجوز ، ولو شدد بالفضة لا يكره بالإجماع ، ولو جدد أنفه فأتخذ أنفاً من ذهب لا يكره بالاتفاق لأن الأنف يتن بالفضة فلا بد من اتخاذه من ذهب فتسقط الحرمة للضرورة .

#### أوان الذهب والفضة :

يكره الأكل والشرب والإدھان والتطيب من بجامر الذهب والفضة للرجل والمرأة . لقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن الذي يشرب من آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم ، ومعلوم أن الذهب أشد حرمة من الفضة .

وأما الإتياء المضطرب بالذهب والفضة فلا بأس بالأكل والشرب فيه عند أبي حنيفة وهو قول محمد لأن القدر من الذهب أو الفضة الذي على الإتياء إنما هو تابع له والعمرة للأصل المنوع دون التابع .

وقال أبو يوسف : يكره ذلك لأن استحصال الذهب حرام بالنص وقد حصل باستعمال الإناء فيسكره .

#### الأواني المموهة بالذهب والفضة :

يجوز الانتفاع بالأواني المموهة بالذهب والفضة في الأكل والشرب وغير ذلك بالإجماع وكذلك يجوز الانتفاع بالسرج والسلاح والسرير والسقف المموه بهما لأن التويع ليس شئاً .

#### الاحتكار :

الاحتكار حبس السلع عن البيع انتظاراً للعلاء وهو مكروه في أقوات  
الآدميين والبهائم متى ترتب عليه الإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع قال عليه السلام : الجالب  
مرزوق والمحتكر ملعون ، ولا يلحق اللعن إلا بمباشرة المحرم ، وقال صلى الله عليه  
وسلم : من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه ، ومثل  
هذا الوعيد لا يلحق إلا بارتكاب المحرم ، ولأن الاحتكار من باب الظلم ،  
لأنه تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع إبطال حقهم وتضييق الأمر عليهم  
فيكره إذا كان يضر بهم ، كما يكره تلقى التجار الذين يجلبون السلع ، انتهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وعن تلقى الركبان .

وقد خص أبو خنيفة وعبد الاحتكار بالأقوات ، وأبو يوسف جعله عاماً  
حيث قال : كل ما ضرر بالعامه حبسه فهو احتكار وإن كان ثياباً أو دراهم ونحو  
ذلك اعتباراً بحقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكراهة .

وإذا طال الاحتكار كان مكروهاً والمدة الطويلة أربعون يوماً لقوله النبي  
صلى الله عليه وسلم : من احتكر طعاماً أربعين ليلة ، . . . الحديث وقيل المدة  
الطويلة شهر لأن مادونه قليل والشهر وما فوقه كثير ، وفي رواية عن أبي يوسف  
— رحمه الله — أنه قدر مدة الاحتكار بأكثر السنة . والإثم يحصل وإن  
قلت المدة .

وبناء على هذا فإذا غاف الإمام الهلاك على أهل مصر أخذ الطعام من  
المحتكرين وفرقه عليهم ، لأن من اضطر إلى مال الغير في غنصة كان له أن يتناوله

بإضمان لقوله تعالى : ( فن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ) .

ولا يكره احتكار علة أرضه ، أو احتكار ما جلبه من بلد آخر لأنه خالص حقه فلم يتعلق به حق العامة فلا يكون احتكاراً . بذلك قال أبو حنيفة في المجلوب وقال أبو يوسف — رحمه الله — يكره له حبس ما جلبه من بلد إلى آخر لأن حبسه سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالعامة فكان بحبسه مبطلاً لحقهم في النقل والجلب . وفصل الإمام محمد حيث قال : إن نقله من موضع يجلب منه إلى المصر في الغالب حينئذ يكره حبسه لأن حق العامة تعلق به ولأنه سوف ينقل إلى المصر لو لم يأخذه هو ، بخلاف ما لو نقله من بلد بعيد لم يجر العادة بالنقل منه إلى المصر حينئذ لم يكره حبسه لأنه لم يتعلق به حق العامة لأنه لو لم يأخذه لم ينقل إليهم فصار كغله أرضه .

### التسمير<sup>(١)</sup>

لا يجوز للحاكم أن يصرم السلع لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تسمروا فإن الله هو المصمر القابض الباسط الرازق . — لأن الثمن حق البائع فكان تقديره إليه فلا ينبغي للحاكم أن يتعرض لحقه . فإذا تعدى أصحاب السلع القيمة المطلوبة لكل سامة تعدياً فاحشاً ، وصحكوا في المستهلكين حينئذ يجوز للحاكم أن يفرض سغراً معيناً لكل سلعة صيانة لحقوق المسلمين وعليه أن يستشير أهل الرأي والنظر كل فيما ينصه فإذا خالف أصحاب السلع التسمية وباعوا بأزيد منها فعلى القاضي أن يعظهم ويؤجرهم في أول الأمر فإذا عادوا ثانية فعدل بهم كما فعل أول مرة ، فإذا عادوا ثالثاً حبسهم وعزهم حتى يمتنعوا عن الزيادة ويذول الضرر عن الناس .

تم بحمد الله

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٥	الفصل الاول ( في الهبة )
٥	دليل مشروعيتها
٦	بم يثبت الملك في الهبة ؟
٨	هل ينوب القبض السابق في غير الهبة عن قبض الهبة ؟
٩	الهبة للطفل
١٠	هبة الاجني
١١	شروط الهبة
١٣	موانع الرجوع في الهبة
١٧	الفصل الثاني ( في الرهن )
١٧	دليل مشروعية الرهن
١٨	حكم مشروعية الرهن
١٩	ركن الرهن
١٩	شروط الرهن
١٩	شروط المرهون به
٢٤	احكام الرهن العامة
٢٥	احكام الرهن الخاصة
٢٩	حكم الرهن المستعار
٢٩	حكم الرهن الفاسد
٣١	وضع الرهن تحت يد عدل
٣١	تصرف المرتهن وانتفاعه بالمرهون
٣٤	



الصفحة	الموضوع
٢٥	الانتفاع بالمرهون . . . . .
٢٦	هلاك الرهن . . . . .
٢٧	الفصل الثالث ( في الاضحية ) . . . . .
٤٧	الفصل الرابع ( في الذبائح ) . . . . .
٤٩	آلة الذبح . . . . .
٤٩	ذكاة الجنين . . . . .
٥٠	الذكاة الاضطرارية . . . . .
٥١	شراط الذكاة . . . . .
٥٢	شراط التسمية . . . . .
٥٢	وقت التسمية . . . . .
٥٣	الامور المستحبة في الذكاة . . . . .
٥٤	الامور المكروهة . . . . .
٥٥	بيان المأكول وغير المأكول من الحيوانات . . . . .
٥٨	ما يكره من الحيوانات . . . . .
٦١	الفصل الخامس ( في الاشربة ) . . . . .
٦١	تعريفها - أنواعها . . . . .
٦١	بيان الاحكام المتعلقة بالحر . . . . .
٦٦	الاشربة المباحة . . . . .
٦٩	الفصل السادس ( في الحظر والإباحة ) . . . . .
٦٩	النظر واللمس . . . . .
٦٩	بيان ما يحل ويحرم من الوجوه . . . . .
٧٠	حكم النظر واللمس لذوات الرحم المحرم . . . . .
٧١	الخلوة بذى الرحم المحرم . . . . .
٧١	النظر إلى الاجنحية الحرة . . . . .
٧١	نظر الاجنبي إلى الاجنحية بقصد العلاج . . . . .
٧٢	نظر المرأة إلى الرجل الاجنبي . . . . .

الموضوع	الصفحة
نظر الرجل إلى الرجل	٧٢
ما يحل للمرأة من المرأة وما يحرم	٧٣
العزل	٧٣
الليس ( ما يحرم على الرجل دون النساء )	٧٤
أواني الذهب والفضة	٧٥
الأواني المعروضة بالذهب والفضة	٧٦
الاحتسار	٧٦
التسمير	٧٧

رقم الإيداع بدار الكتب ( ١٩٧٨/٣٣٢٨ )

دار الهدى للطباعة

٣ شارع البواوي — السيدة زينب



